الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الغذائي في إفريقيا –دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إعداد الطالب (ة):

– أحمد حمزاوي

إشراف الأستاذة:

د– هاجر خلالفة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بالة عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
خلالفة هاجر	محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا
لوصيف عبد الوهاب	محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الغذائي في إفريقيا –دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إعداد الطالب (ة):

– أحمد حمزاوي

إشراف الأستاذة:

د– هاجر خلالفة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بالة عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
خلالفة هاجر	محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا
لوصيف عبد الوهاب	محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

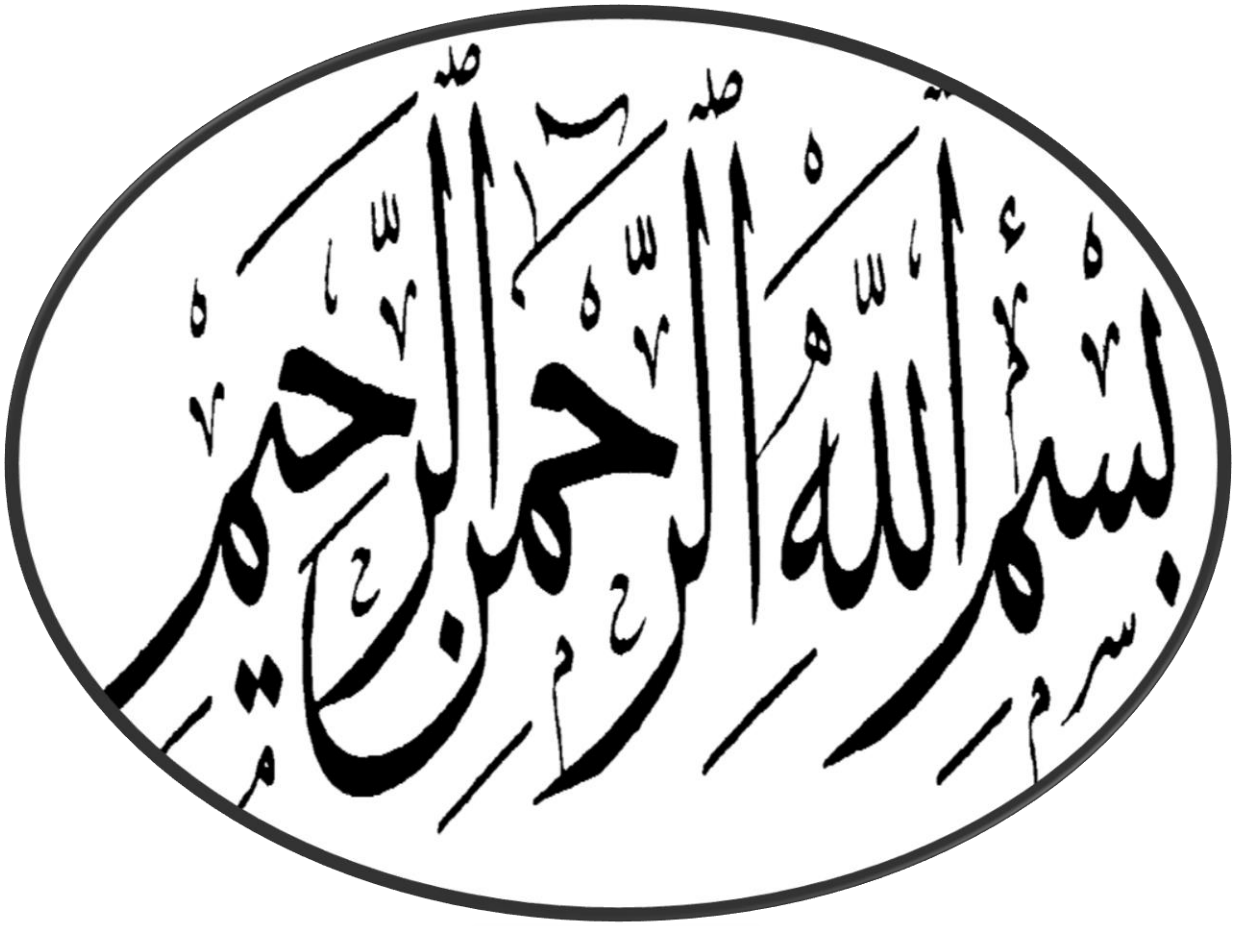
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله الذي أنعم علي بالتوفيق والسداد في القيام بهذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى اليم الذي مازال يندفع وراء واجبه العلمي دون ملل.

إلى تلك الشمعة التي توقد دون أن تذوب.

إلى الذي يقال عنه كاد أن يكون رسولا.

إلى الذي ساعدني لبناء هذا الجهد المتواضع.

إلى الذي بعث في التفاؤل والاطمئنان.

وشكر خاص للأستاذة المشرفة: خلالفة هاجر التي أفادتني بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، فلهم كل الشكر والتقدير.

وأتوجه بأول وآخر شكري إلى المولى عز وجل الذي أنار دربي وسهل أمري على إتمام هذا العمل المتواضع.

أحمد حمزاوي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى الغالية والعزيزة وصديقتي الوفية الأبدية إلى أمي

إلى والدي الحبيب وقوتي في الحياة أطال الله في عمره ورزقه العافية

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى كل الأصدقاء بنكهة الإخوة

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة عباس لغرور _ خنشلة

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

أحمد

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

المطلب الثاني: الأمن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

المطلب الرابع: العلاقة بين توسيع مفهوم الأمن ودراسات الأمن الغذائي

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: المقاربة النيوليبرالية

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في إفريقيا

المبحث الأول: إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الثاني: تداعيات الأمن الغذائي في إفريقيا

المبحث الثاني: ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الأول: أسباب أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الثاني: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في إفريقيا.

الفصل الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر .

خطة الدراسة

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثاني: إدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية.

المطلب الثالث: ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية

المطلب الثاني: التحديات البشرية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات التقنية والتكنولوجية

المطلب الرابع: تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

المطلب الثاني: مخطط الفلاحة (2020-2024)

المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي (2020_2030)

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

إن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما ساد التركيز على الاهتمام بالجوانب العسكرية، والاقتصادية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، انتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر ، بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولقد باتت تحديات الأمن الغذائي اليوم الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه.

تعاني الجزائر كباقي الدول العربية الأخرى من مشكلة الأمن الغذائي في صور مختلفة، وقد ترتب عليه نقص في متوسط نصيب الفرد من الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطه وصحته، وذلك بالرغم من الجهود الداخلية والإقليمية المبذولة لتوفير السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية للسكان مثل الحبوب والزيوت والسكر والخضر والفواكه والألبان واللحوم والأسماك وغيرها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الجزائر.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجات الغذائية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.

1-أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من ناحيتين علمية وعملية:

-فمن الناحية العملية فإن المستجدات والتحولات الدولية المتسارعة في الجزائر تجعلنا نسلط الضوء على إمكانية الفرد من تحقيق اكتفائه الذاتي.

- أما من الناحية العلمية فيكتسي هذا الموضوع مكانة مميزة وذلك باعتباره موضوع الساعة لأنه موضوع جديد من الناحية الأكاديمية وهو ما يعطيه أهمية كبيرة.

2.أسباب اختيار الموضوع: تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية:

أ الأسباب الموضوعية

-تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر باعتبارها تنتمي للعالم الثالث وكيف تم التعامل مع إشكالية انعدامه.

-محاولة معرفة مدى نشاطات السياسات الحكومية في سد فجوة الغذاء.

ب- الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي إلى التغلغل في مستجدات الأمن الغذائي في إفريقيا عامة والجزائر خاصة.

-الرغبة والفضول لدي الباحث في دراسة طبيعة مصادر التهديد الأمني في إفريقيا والجزائر وانعكاس ذلك على مسار التنمية والرفاه الاقتصادي للفرد.

3. الإشكالية

❖ **كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات.

1. ما هو الأمن الغذائي؟

2. ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟

4. الفرضيات

- **الاعتماد على قطاع الزراعة بصفة أحادية لا يؤمن الغذاء الكافي للسكان في الجزائر.**
- **من شأن السياسات والاستراتيجيات المتبناة من قبل الدولة الجزائرية المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي.**

5. المقاربات المنهجية: إن المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون فيها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها حين نكون عارفين وهو الطريق المؤدي للغرض المطلوب ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج.

- **المنهج التاريخي** : يعتمد هذا المنهج على الخبرات السابقة والتي يتحصل عليها الباحث من المصادر التاريخية ، وذلك بغية فهم الظاهرة الآنية فهما يقينا جيدا والوقوف على أحداث الماضي و الاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل من خلال عرض واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

-**منهج دراسة حالة:** يساعد توظيف منهج دراسة حالة في تحليل عدة مسارات، فهو أسلوب يتعدى عملية الرصد والوصف، ليصل إلى مرحلة التحليل واستخراج النتائج بأكبر دقة ومن ثمة تعميمها على نطاق واسع، تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، حيث تم التركيز في البحث على دراسة حالة الدول التي لديها عجز في توفير الاكتفاء الذاتي.

6. أدبيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على عدد من المراجع والتي تتقاطع مع الموضوع في العديد من الزوايا وكان لها الفضل في إثراءه ونذكر منها على سبيل المثال دراسة قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي تطرق فيه إلى آليات الأمن الغذائي على الجانبين تحت عنوان " المغرب العربي وتحديات الأمن الإنساني" والتي قام تحليلها الدكتور عزت الشامي ، إذ تطرق في دراسته هذه إلى أبرز التهديدات الأمنية التي آلت عن تحقيق الأمن الإنساني في دول المغرب العربي.

- دراسة عبير بسيوني المعنونة ب"الأمن الإنساني في المحافل الدولية " ، والذي تطرقت فيه إلى الأمن الغذائي وأبعاده الأساسية.

8 .تبرير خطة البحث

انطلاقا من كل هذا ومحاولة لدراسة الموضوع لهدف إجراء التراكم المعرفي استوجب إتباع الخطة التالية:

الفصل الأول: أين تم الحديث فيه في المبحث الأول عن ماهية الأمن الغذائي والتطرق إلى مفهوم الأمن والأمن الغذائي وتطور الأمن الغذائي، والأمن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة وأبعاد الأمن الغذائي، أما المبحث الثاني: فقد خصصناه إلى الإطار النظري للدراسة فقد تم التطرق فيه إلى المقاربة النيوليبرالية ومقاربة الأمن الإنساني.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة واقع الأمن الغذائي في إفريقيا وتطرقنا في المبحثين إلى إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد كان لدراسة عوامل تفاقم أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا.

أما الفصل الثالث: أين تم الحديث فيه في المبحث الأول تحت عنوان واقع الأمن الغذائي في الجزائر ودرسنا فيه مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر وإدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية وكذلك ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج، والمبحث الثاني فكان لدراسة تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وكان لدراسة التحديات الطبيعية والمناخية والتحديات البشرية والاجتماعية والتحديات التقنية والتكنولوجية وكذلك تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر أما المبحث الثالث والأخير فخصصناه لدراسة الآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر فكان لدراسة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومخطط الفلاحة 2020-2024، والمطلب الأخير للإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي 2020-2030.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

المطلب الثاني: الأمن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي العالمي

المطلب الرابع: العلاقة بين توسيع مفهوم الأمن ودراسات الأمن الغذائي

المبحث الثاني: التأصيل النظري للأمن والأمن الغذائي

المطلب الأول: المقاربة النيوليبرالية

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

تمهيد

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، حيث أن تحقيق دولة ما لأمنها الغذائي ليس بالأمر السهل، لأن رهان تحقيق الأمن الغذائي هو ضمان إمدادات كافية من الغذاء للسكان، والملاحظ أن مشكلة الغذاء تعتبر إحدى المشكلات الملحة التي تحتل الصدارة على أجندة الحكام والمنظمات العالمية التي اهتمت بشكل كبير بالعمل على توفير احتياجات الزيادات السكانية الضخمة.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

يتفق الجميع على أن الأمن من الضروريات الأساسية والجوهرية التي تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، فالأمن كمقاربة مفاهيمية ليس المفاهيم السهل تعريفها، حيث انتقل الأمن من المفهوم الضيق (العسكري) إلى المفهوم الواسع والذي يشمل مختلف الأمونات ومن بينها الأمن الغذائي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

الأمن الغذائي هو ضمان حصول الأفراد على غذاء كاف ومغذ في جميع الأوقات، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية الوصول إليه ماديا واقتصاديا.

أولا:تعريف الأمن الغذائي

يعني مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية (fao) عام 1996 في المادة 1 منه: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشيطة."

- ✓ لقد أصبح هذا المفهوم أكثر توافقا مع تحرير التجارة الدولية خاصة في السلع الغذائية لينتقل مفهوم الأمن الغذائي من المفهوم التقليدي الذي يرتبط تحقيقه بالاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء محليا إلى المفهوم الحديث الذي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة والمصدرة [1].
- ✓ في عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم ب"الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه: "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية, فقد تركز تعريفه على الديناميكيات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي.

وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل وانعدام الأمن الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات .[1]

[1] وسيلة واعر، قرمية دوفي، "**دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2019**"، **مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد08، العدد02، السنة2021، ص67.

- ✓ يعتبر الغذاء شرطا أساسيا من شروط بقاء الكائن البشري،لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدا بتامين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، فقد قامت إحدى المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان، حيث عرف الأمن الغذائي بأنه: "توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطة ".

لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى طاقة مصدرها الغذاء بكل أنواعه وبالكميات والنوعيات التي يحتاجها الجسد لممارسة الوظائف الحيوية إذ أن حق الشعوب في الغذاء يعني انه تأكيد جمعي قانوني في العيش في ظروف تليق بإنسانية وتحفظها له وتمكنه من القيام بمختلف النشاطات الاعتيادية، لأنه حق الشعوب فالتغذية بكل مستوياتها الاجتماعية.

لمفهوم الأمن الغذائي مستويان يمكن التمييز بينهما في أن الأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى انه غير واقعي، كما انه يفوق على الدولة أو قطر معين إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستقلال المزايا النسبية أما الثاني فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعين أو الأقطار المعينة بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع، وبالتالي فان المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تامين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .[2]

التعريف الإجرائي للأمن الغذائي :

[1] يوسف بن يرة، **"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"**، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد38، 2018، ص16.

[2] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده"**، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد05، جوان 2009، ص07.

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بان الأمن الغذائي قد تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخش الجوع أو انه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلا أو انقطاعه اثر عدة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب وغيرها من المشاكل التي تقف عائقا في وجه توفر الأمن الغذائي .

ثانيا :تطورمفهوم الأمن الغذائي

مر مصطلح الأمن الغذائي Food Security بالعديد من التغيرات والإضافات حتى تم التوافق على تعريف شامل في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 والذي ينص على أنه: " الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والأمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية، كما يناسب أذواقهم الغذائية المناسبة بما يدعم حياة نشطة وصحية، وقد انبثق التعريف العام للأمن الغذائي بشكل أساسي من السلوك الإنساني للأفراد المتضررين من حالة انعدام الأمن الغذائي.

- في منتصف السبعينيات نشطت الحوارات العالمية حول الأمن الغذائي وقضايا المجاعات وأزمات الغذاء، ثم ظهر مصطلح الأمن الغذائي أول مرة خلال مؤتمر الأغذية العالمي 1974، حيث تم تسليط الضوء على أهمية الإمدادات الغذائية والتأكيد على ضرورة توفر الأغذية الأساسية واستقرار أسعارها في شروط أساسية في تحقيق الأمن الغذائي وذلك على المستويين الدولي والوطني.[1]
- تبع ذلك تحليل لحالة الأمن الغذائي قدمته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة Fao في عام 1983، حيث ركز التحليل على أهمية الحصول على الغذاء عبر تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ثم تم العمل على تطوير المفهوم ليشمل المستوى الفردي والأسري، فضلا عن المستويين الإقليمي والوطني.

[1] هديل القطامين، **" الأمن الغذائي Food Security"**، تم تصفح الموقع يوم 2024/05/30 على الساعة 14:50.
Political.encyclopedia.org.

- وفي عام 1986، قدم البنك الدولي تقريرا حول الفقر والجوع، تناول فيه الفرق بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت، حيث يرتبط الأول بتحديات طويلة، الأجل كالفقر المستمر وانخفاض الدخل، بينما تسببت الكوارث الطبيعية والنزاعات والصدمات الاقتصادية بحدوث انعدام للأمن الغذائي المؤقت.
- وفي منتصف التسعينات، زاد الاهتمام بتركيب الأغذية وسلامتها وتحقيق التوازن الغذائي بما يدعم حياة نشطة وصحية.
- وفي عام 1994 قدم تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp مفهوما جديدا للأمن يتمحور حول الفرد والذي عرف بالأمن الإنساني، ويشتمل على سبعة أبعاد، كان الأمن الغذائي أحدها.
- وفي مؤتمر قمة الغذاء العالمية لعام 1996 تم التعريف الحالي الأكثر شمولية الذي ركز على الحصول على الغذاء وتوافره واستقرار إمداده، كما تم تحديد مبدأ الحق في غذاء كاف في العام ذاته.[1]

المطلب الثاني: الأمن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم، ولهذا يمكن إبراز معنى هذه المصطلحات إثراء للمحتوى وتجاوز لمشكل الاختلاط المفاهيمي، واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديد معاني هذه المصطلحات القريبة من مفهوم "الأمن الغذائي".

أولا: الفجوة الغذائية:

مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي هو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد عن الخارج.

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي.

[1] هديل القطامين، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: الاكتفاء الذاتي:

هناك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين.

فالاكتفاء الغذائي هو قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج الموارد الغذائية محليا بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية.

ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد.[1]

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء *100

لذا يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيه عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة عن هذه الحالات كالهند واندونيسيا والسعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني خاصة في ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية.

وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان فهو مفهوم سياسي أكثر منها مفهوم اقتصادي.

ثالثا: أمان الغذاء

تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه: " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء أمنا موثوقا به وصحيا وملائم للاستهلاك الآدمي.

[1] يوسف بن يزة، مرجع سبق ذكره، ص19.

ويذكرنا عن التسويق marki eting في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض.

ثم بدأت بعد ذلك الاهتمام بالنوعية والجودة أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية، أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلعية وما أحدثاه من خوف عالمي.[1]

رابعا: انعدام الأمن الغذائي

الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين لحياة مفعمة بالنشاط والصحة.

قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع الغير ملائم واستخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر.

ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير مناسب، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية البيئية، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزامنا أو موسميا أو انتقاليا.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] مرجع نفسه، ص20.

الشكل رقم01: انعدام الأمن الغذائي استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

المصدر: https://www. fao.org.com

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي العالمي

للأمن الغذائي تحديات أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي ومنها تتناول أبرزها تأثيرا أو تأثرا به في أي بلد وذلك لتحقيق أمنها الغذائي.

أولا: البعد الديموغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة مراحل:[1]

1. **التأمين الغذائي:** الذي ظهر لأجله بذاته وبقاءه، لذا عدد الأساليب والطرق منذ وجود اجتماعي تبعا للظروف التي يعيها.
2. **الإنتاج والتسيير:** على اعتبار هاتين العمليتين الأساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية.
3. **الكائن البشري:** يعتبر الأهم باعتباره مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدد للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها.

ثانيا: البعد الاقتصادي

[1] المرجع نفسه.

يعتبر العنصر الاقتصادي علاقة مباشرة للأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوعيا ووفق ما يستدعيه الوضع الحي للإنسان، لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بالدرجة الكبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الكمية والكيفية.[1]

بالإضافة إلى ما سبق فان البعد الاقتصادي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في اثر مستوى الامن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية،فضلا عن انخفاض مستويات الفقر التي تسمح للمواطن اقتناء حاجياته من الغذاء وتلبية حاجته منه،والأمن المنتج لحالة الاستقرار الداخلي الذي يسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي

وعلى عكس من ذلك فان تدهور مستوى التغذية ينتج تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري،ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته .

ثالثا: البعد السياسي

تعتبر الدولة الجهة المعينة بتامين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء، فنجد المواثيق الدولية المقرة على حقوق الإنسان والمتمثل في الحق في الغذاء، حيث أعطت أولوية كبيرة للحق في غذاء سليم وحي لكل السكان والأكثر من ذلك محاولة بناء علاقات دولية قائمة على منطق الآنسة.

مما سبق يمكن القول إن تحقيق الأمن الغذائي هي اللبنة التي تساعد الدولة على التنمية في جميع المجالات.

وان بناء صرح ديمقراطي يؤمن الأداء الفعال لمؤسسات الدولة التي تضمن لجميع مواطنيها التمتع بجميع الحقوق، وينتج أرضية للتوافق المجتمعي وأمنه، الاستدامة الديمقراطية، ولعل ابرز مثال على ذلك الدولة الاسكندينافية وعلى رأسها المملكة النرويجية .

رابعا:البعد الثقافي

[1] كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر2019/2000"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص11.

إن البعد الثقافي يختلف عن التحديات السالفة الذكر كليا،لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لان القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي .[1]

لقد أكد علم النفس من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال تايلورTaylor مالينو فسكي malinovsky، أنطوان طوماس Antoine tomas، أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها، وإبداع في الوسائل التكنولوجية، فان ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية أو السياسية للبلاد، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى الوجدان، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الإسكيمو التجميد وسكان الجبال القديد وسكان التلال التمر، المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذا السلوك.

يقصد بأثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء.

خامسا: البعد الاجتماعي

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمبدأ تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل أمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية.

ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد:

[1] كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، مرجع نفسه، ص12.

1. ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص لأن مداخليهم تنخفض بالنسبة للشرائح الأخرى.
2. تفشي ظاهرة البطالة ما ينجم عنها آفات كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن العمل.

مما تقدم الإدلاء بكل موضوعية وشفافية أن ما تعيشه اليوم الدول النامية من جوع وغياب الأمن الغذائي هو نتاج تراكمات تاريخية في إطار نظام اقتصادي غير عادل يخدم مصالح الدول الكبرى التي أسست جميع المنظمات الدولية الفعالة في المجتمع الدولي.[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين توسع مفهوم الأمن ودراسات الأمن الغذائي

يتطلب تحديد مفهوم الأمن security ضرورة التعريج على تعريفه الذي يخطى باتفاق الدارسين حول تحديد ماهيته وإجلاء الغموض بشأنه نظرا للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية.

أولا: المعنى اللغوي للأمن:

- إن الأمن هو المقابل المضاد للخوف والفزع، فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه[2]
- يعني الأمن لغة نقيض الخوف، فيقال اطمئن ولم يخف، فهو آمن، ويقال لك الأمان أي قد أمنتك، ويقال توافر الأمن لمجتمع ما، أي استقرت فيه الأمور وتوافرت الطمأنينة بمن يعيشون فيه، وأحس فيه كل فرد بالحماية وأن حاجاته الأساسية توافرت له دون معاناة.[3]

أما المعنى اللاتيني للأمن sécurité فهو يكشف عن تناقض جوهري تقريبا تناقض متناقض تصادم بين الجزء sine والذي معناه بلا أو بدون sans والجزء cura ومعناه الرعاية soin يضفي هذان العنصران معا للامان معنى مقلقا دون عناية أو بدون عناية وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الأمن.[4]

---

[1] مرجع نفسه، ص13.

[2] محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، (القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع،2009)، ص09.

[3] نجدت صبري ناكرة بي، **الإطار القانوني للأمن القومي "دراسة تحليلية"**، (عمان: دار دجلة، 2011)، ص39.

[4] Thierybalzacq, qu'est ce que la sécurity national ?, la revie international et stratégique, n : 52,2003-2004,p.35.

- الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية: يعني حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية[1].
- إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق."

وتعرفه دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية the encyclopaedia of social science بقدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية.[2]

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للأمن:

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، وقد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف لتفادي الوقوع في التحيز والذاتية ومن بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

- يرى ولتر ويلمان Walter Lippmann " أن الأمن يقصد به من وجهة نظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أمام وجهة نظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[3]
- أما باري بوزان Barry Bouzon فيرى أن الأمن يعني العمل على التحرر من الخوف والتهديد، أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية.[4]
- لقد ارتبط .
- لقد ارتبط الأمن في المتطور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي و ذلك في مواجهة الدول الأخرى وهكذا فانه بهذه الصدفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري

---

[1] زكريا حسين، **الأمن القومي**، تم تصفح الموقع يوم 2022/03/14 على الساعة 12:55
Htpps://www.islam online.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

[2] أمينة بدر، **"أثر التهديدات البيئية على و اقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014)، ص10.

[3] جون بيليس، شيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص414.

[4] Barry bozan and lemehasen, **international security,** (uk, London: sage publication, 2007), p.02.

ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة المواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي [1].

- وقد أكد robert mC Anmar وزير دفاع أمريكي سابق واحد مفكري للإستراتيجية في كتابة "جوهر الأمن "إن هذا الأخير يعين التطور والتنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة وأضاف: "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردها العميق للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل [2].
- أما بطرس غالي فيرى أن مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.[3]
- تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموما إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات التمتع به، ونظرا لصعوبة تحقيق الأمان الكامل فقد أصبح ينظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.[4]
- كما استعمل مصطلح الأمن من طرف " سيسيرو" cicero لوكرتيوس lucertus للدلالة على حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح هذا المفهوم يستعمل في إطار الأمن العام security publica، ويشير المؤرخ كوز إلى تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي

[1] أحمد فريحة، لدمية فريحة، **" الأمن والتهديدات الأمنية في العالم ما بعد الحرب الباردة"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، 2016، ص159.

[2] عزيز نوري، "**الو اقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظوربنائي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011)، ص46.

[3] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الجماعي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص16.

[4] علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2020)، ص04.

ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثر بمفاهيم pax christianaو pax romana، وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على أمن الفرد " الحماية الاجتماعية" والأمن الداخلي للدولة (شرطة) والأمن الخارجي للدول (الجيش والقوات المسلحة).[1]

التعريف الإجرائي للأمن:

من خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف إجرائي وشامل للأمن، حيث يمكن القول بأنه "مجموعة من التدابير والقوانين التي يتبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله وممتلكاته أو عرضه أو أي شيء ثمين يخاف عليه، إضافة إلى تامين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها غالى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

ومما لاشك فيه أن مفهوم الأمن توسع بعد نهاية الحرب الباردة لينتقل من البعد العسكري إلى إبعاد مختلفة سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ... ويشمل كذلك حتى الرابطات فيما بينها .

[1] عمار بالة، **"التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص20.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

نظرا للتطور الذي شهده الأمن في حقل العلاقات الدولية، ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي ساهمت في تحديد وضبط مفهوم الأمن من الناحية النظرية، لذلك ارتأى منظرو العلاقات الدولية إلى وضع نظريات ساهمت في تفسير الأمن والأمن الغذائي.

المطلب الأول: المقاربة النيوليبرالية

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية هي أنها مذهب له تقاليد عريقة فجذور معظم الأفكار الليبرالية الجديدة يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسيكية، وقد ظهرت مع كتابات ادم سميث وسيطرة كإيديولوجية على الفكر السياسي والاقتصادي منذ القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، خاصة في بريطانيا والولايات المتحد الأمريكية، وبعد كل من ادم سميث دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، جاك هوبسون، جون ماينرتكينز، دافيد ميتراني، فريديريك هايك، جيكاغالبرايث، ميلتون فريدمان، روبرت كيوهن، من ابرز الاقتصاديين السياسيين البارزين المؤثرين ضمن التيار الليبرالي، وهم يشكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسم إلى تيارين:[1]

- أنصار التدخل الأدنى للدولة في الاقتصاد ومبدأ" دعه يعمل دعه يمر" ، ومبدأ التجارة الحرة، ويمثله سميث، ريكاردو، هايك، فريدمن.
- أنصار التدخل الواسع، في الاقتصاد محليا ودوليا ويمثله: هوبسون، جالبرايث كيوهان.

[1] جيمس دورتي، روبرت بلسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص32.

- يفرض الليبراليون رأي الواقعيون القائل بأن الحر هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية، كما يشككون أيضا في الرأي القائل: إن الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية، بالرغم من أنهم لا ينكرون أهميتها، غير أنهم يهتمون الشركات المتعددة الجنسيات والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية، فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية.

ينطلق أنصار البارادايم الليبرالي في تفسيرهم للعلاقات الدولية بناءا على العديد من لافتراضات أهمها:[1]

- يرى ليبراليون أن الدول ليست فاعلا وحدويا، بل الأشخاص والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.
- يميل الليبراليون إلى اعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحها الذاتية، وليس في اعتبارها عنصر فاعلا فريدا أو موحدا ، لهذا لا يمكن أن يكون هناك شيء من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق، لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد ما.

يؤكد الليبراليون أن الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يحددون أدوارا مادية ومعنوية وخيارات معينة بخصوص مستقبل دول العالم، تدفعهم للمقايضة السياسية والعمل الجماعي ، والبديهية المركزية

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص37.

هي انه لا يمكن فهم ممارسات القوة ا الترويج للعمل الجماعي بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الاجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحققها.[1]

- فيما يخص العلاقات ين الدول يشدد الليبراليون على فرص التعاون وتصبح المسالة الكبرى هنا هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، أما بالنسبة إلى المصالح الوطنية فان الليبراليون لهم نظرة أقرب بكثير من المنظور العسكري،وهم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، وهم يرون أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية.

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

يعد الأمن الغذائي من أهم أبعاد نظرية الأمن الإنساني في العلاقات الدولية، كما تُعد تطورًا هامًا في فهم الأمن والسياسة العالمية، حيث تحول التركيز من الدولة كوحدة تحليل رئيسية إلى الأفراد، ظهرت هذه النظرية في التسعينيات، واكتسبت شهرة خاصة مع تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) .

تهدف النظرية إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن ليشمل حماية الأفراد من التهديدات المختلفة التي قد يواجهونها في حياتهم اليومية، وفيما يلي نستعرض أبرز جوانب هذه النظرية[2]:

[1] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا،(مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2007)، 71.

[2] جيمس دورتي، مرجع نفسه، ص40.

حماية الأفراد: تعتبر حماية الأفراد من التهديدات المباشرة وغير المباشرة جوهر هذه النظرية. تشمل التهديدات الأمنية التقليدية (مثل الحروب والصراعات) وغير التقليدية (مثل الفقر، والأوبئة، والكوارث الطبيعية).

الأبعاد المتعددة: توسع نظرية الأمن الإنساني مفهوم الأمن ليشمل عدة أبعاد، مثل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

التركيز على الوقاية: تركز النظرية على الوقاية من التهديدات قبل وقوعها، من خلال التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان.

التعاون الدولي: تشجع النظرية على التعاون الدولي والإقليمي لمعالجة التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب جهودًا مشتركة.

كما تكمن أهمية نظرية الأمن الإنساني في العلاقات الدولية في:[1]

إعادة تعريف الأمن: قدمت النظرية بديلاً لمفهوم الأمن التقليدي الذي يركز على حماية الدولة وسيادتها، لتشمل حماية الأفراد والمجتمعات.

مواجهة التهديدات المعاصرة: تتيح النظرية فهمًا أوسع وأعمق للتهديدات المعاصرة التي قد لا تكون عسكرية بطبيعتها، مثل تغير المناخ، والإرهاب، والأوبئة، والهجرة القسرية.

تعزيز السياسات الشاملة: تسهم النظرية في تطوير سياسات شاملة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة للأمن وتعالج الأسباب الجذرية للتهديدات.

دعم حقوق الإنسان: تعزز النظرية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية كجزء أساسي من الأمن الشامل، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وازدهارًا.

[1] عمار بالة، المرجع نفسه، ص73.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المعنون بالتأصيل المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي الاستنتاجات التالية:

- يشكل مفهوم الأمن متغيرا محوريا في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية وهو من المفاهيم التي تتميز بالغموض والتعقيد نظرا لصعوبة بلورة تعريف شامل له رغم المحاولات الكثيرة للباحثين والمنظرين.
- عرف حقل الدراسات الأمنية اهتماما بالغا بموضوع الأمن بمستوياته وحاول الاقتراب منه من خلال العديد من النظريات الوضعية وما بعد الوضعية التي تشكل مدخلا مفاهيميا لتحليل وفهم الظواهر المتعلقة بالأمن.
- أن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الفصل الثاني: و اقع الأمن الغذائي في إفريقيا

المبحث الأول: إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الثاني: تداعيات الأمن الغذائي في إفريقيا

المبحث الثاني: ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الأول: أسباب أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا

المطلب الثاني: آثار الحرب الروسية الأوكر انية على الأمن الغذائي في إفريقيا.

تمهيد

يمثل واقع الأمن الغذائي في إفريقيا تحدياً كبيراً، حيث يعاني ملايين السكان من نقص في الحصول على الغذاء الكافي والمغذي، ورغم وفرة الموارد الزراعية في القارة، إلا أن مزيجاً من العوامل مثل التغيرات المناخية، الصراعات المسلحة، الفقر المزمن، ونقص البنية التحتية الزراعية، جعلت من تحقيق الأمن الغذائي هدفاً صعب المنال. يعتمد العديد من الدول الإفريقية على الواردات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها، مما يزيد من هشاشتها أمام الأزمات العالمية ويزيد من حدة الجوع وسوء التغذية في العديد من المناطق.

المبحث الأول: إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا

تعد إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا من القضايا البارزة والمعقدة التي تواجه القارة، على الرغم من الموارد الطبيعية الوفيرة إلا أنها تعاني العديد من الدول الإفريقية من نقص الغذاء بسبب عوامل متعددة مثل التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة والفقر هذه التحديات تؤدي إلى عدم قدرة ملايين الأفراد على الحصول على الغذاء الكافي والمغذي.

المطلب الأول: آليات الأمن الغذائي في إفريقيا

على الرغم من أهمية قضية الأمن الغذائي على المستوى الإنساني، فإننا نلمس تجاهلاً عالمياً لتفاقمها في إفريقيا، فالمشكلة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي نتيجة طبيعية لمناخ عدم الاستقرار الذي تشهده إفريقيا في العديد من بلدانها، ولم تكف بعد الدول المتقدمة عن العبث بمصير هذه الدول من إذكاء روح الحروب والفتن من أجل تحقيق مصالحها وهيمنتها، ولكن من الأهمية بمكان أن نشير إلى مسؤولية الحكام عن استمرار هذا الوضع، فالعقل والمنطق يسلمان بأن هناك حاجات ضرورية لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها، وفي مقدمتها الطعام والشراب الأمن والكافي لاحتياجات الإنسان منهما، وهو الأمر الذي يتعارض مع ممارسات تجار الحروب في إفريقيا.

أسباب الفجوة الغذائية في إفريقيا: يعود ظهور الفجوة الغذائية في القارة الإفريقية إلى عدة أسباب نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان إفريقيا خلال ربع قرن. .

[1] إبراهيم حامي، **"إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا"**، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 05، الجزائر، 2020، ص30.

- انخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيعه.
- سيادة النمط الاستهلاكي وهو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى .
- سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة، حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة ناهيك عن ظاهرة الانجراف والتصحر.
- التوزيع المتباين للخيرات الطبيعية حيث تتوفر بعض من هذه الدول على خيرات طبيعية كبير وتفتقر الأخرى إلى معظم الخيرات وخاصة المياه.
- سيادة أسلوب الإنتاج العائلي حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.
- تمثل إنتاجية الأراضي المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي، ونظرا لضعف إنتاجية هذه الدول بسبب الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وتدهور المستوى التقني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية[1].
- زحف اليد العاملة من الريف إلى المدن تاركين بذلك القطاع الزراعي الذي يعد أقل ربحية على حساب القطاع الصناعي.
- ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وعدم استقرار السياسات الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
- تزايد عدد العاملين في القطاع الزراعي بنسبة أقل من المتوسط العالمي، وفي بعض الدول الزراعية تناقصت نسبة العاملين في القطاع الزراعي نتيجة الهجرة بأنواعها.

[1] إبراهيم حامي، مرجع نفسه، ص32.

- تناقص مساحة الغابات، وعمليات استصلاح أراض جديدة وإدخالها في مجال الإنتاج الزراعي لم يواكب الزيادة السكانية الأمر الذي يعبر عن محدودية هذا المورد الطبيعي وقضية الماء ليس أحسن حالا من الأرض.

المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في القارة الإفريقية نورد أهمها في ما يلي[1]:

الفقر المائي: يشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن هناك 40 دولة في العالم وردت في قائمة الدول التي تعاني من أزمة المياه، نصفها دول إفريقية، وتضم القائمة الخاصة بـ 13 دولة الأكثر معاناة وتضرراً من أزمة المياه، 9 دول إفريقية هي: جامبيا، جيبوتي الصومال مالي، موزمبيق، أوغندا، تنزانيا، أثيوبيا إريتريا، ويكاد المرء لا يصدق أن سكان تلك الدول الإفريقية يعيشون على أقل من 10 لترات من الماء (أي 2.6 جالون للمواطن يومياً، وهي ظروف يائسة جدا مقارنة بسكان بقية الدول المتضررة من الأزمة التي كان متوسط نصيب الفرد اليومي في استخداماته للمياه قد بلغ 30 لترا أي 8 جالونات.

والمنافسة على الموارد المائية المحدودة بين احتياجات الحضر والصناعة من ناحية، والإنتاج الزراعي من ناحية أخرى، تعتبر غير عادلة لأن عائد المتر المكعب من المياه كمدخل في الصناعة أو الاستخدامات الحضرية كان وسيظل أعلى عائداً من استخدامه في الزراعة، ومنه فإن مناهج تكثيف مدخلات الإنتاج الزراعي وميكنة الزراعة بهدف تحقيق زيادة رأسية من الإنتاج الزراعي وخاصة الغذاء، أمر محفوف بمخاطر عالية، خاصة وأن الأرض القابلة للزراعة في إفريقيا لا تتعدى 10%، و بالتالي فالأراضي الزراعية المتاحة ليست في حد ذاتها المورد الحاكم الرئيس للتنمية الزراعية، بل إن الموارد المائية المتاحة هي مفتاح

[1] عبد الله الثنيان، " **معضلة الأمن الغذائي في إفريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم 2024/06/20، على الساعة 04:45، http://www.alriyadh.com24-10

التنمية الزراعية في إفريقيا، فالافتقار إلى الماء هو القيد الرئيس الجهود توسع العالم في زيادة الإنتاج الغذائي.

الحروب والأمن الغذائي في إفريقيا: تعد الصراعات والحروب داخل إفريقيا أحد أهم الأسباب في تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فمنذ استقلال الدول الإفريقية وهي في صراع مستمر بسبب هذه الحروب، مما أودى بحياة مئات الآلاف من أبنائها وشرد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين كما شلت التنمية، مما أدى إلى حدوث مجاعات نتيجة نقص الغذاء في كثير من دول القارة.

ويرصد العديد من النتائج الوخيمة للصراعات والحروب الداخلية لدول القارة الإفريقية في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السيئة، مثل دخول إفريقيا القرن الواحد والعشرين كأفقر قارة وأقلها نمواً، فإفريقيا تنتج أقل من 2% من الناتج المحلي العالمي على الرغم من أنها تشكل 12.5 % من إجمالي سكان العالم؛ فحسب إحصاءات عام 1998 يبلغ الناتج المحلي لإفريقيا ككل 535 مليار دولار، بينما يصل الناتج المحلي لإيطاليا وحدها إلى 1171 مليار دولار أي ضعف إفريقيا بدولها البالغ عددها نحو 56 دولة، وفي بداية الألفية الثالثة نجد أن ما يزيد على 50% من سكان إفريقيا لا يزالون يعيشون على حافة الفقر المستمر وسوء التغذية ونقص الغذاء والأمراض والسكن غير اللائق، ويعيش الفرد الإفريقي سنوياً بمتوسط دخل يبلغ نحو 668 دولاراً، وهو ما يعادل أقل من 3% من الدخل الذي يعيش عليه الفرد الأمريكي[1].

وبدأ الاهتمام بقضية الأمن الغذائي على المستوى العالمي منذ بدايات السبعينيات بسبب المجاعات التي حدثت في إفريقيا، وحظيت هذه المشكلة باهتمام عالمي متفاوت، ويعتبر العصر الذهبي لهذا الاهتمام هو الفترة ما بين عام 1986 - 1990، إلا أن التخلي عن دراسة الأمن الغذائي يرجع لطبيعة المجاعات التي سادت إفريقيا بسبب تكرار الجفاف في الثمانينيات، أما التسعينات فقد كان بسبب الحروب.

[1] عبد الرزاق فتوح، " **الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا**"، العدد 26، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/28، على الساعة 17:45، www.democraticfood.com

الأسباب البيئية: تعاني إفريقيا من مشكلات الفقر الغذائي، حيث يعاني ثلثا القارة من نقص الغذاء اللازم لشعوبها، وذلك حسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1995،[1] وقد تصاعد عدد السكان الذين لا يحصلون على احتياجاتهم الغذائية في إفريقيا من 100 مليون نسمة في الستينيات إلى ما يزيد على 200 مليون نسمة في عام 1995، ويتوقع لدول القارة أنها لن تستطيع توفير الغذاء إلا لنسبة لا تتجاوز 40% من سكانها عام 2025 والمشكلات البيئية سوف تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن، إذ يتم الاعتماد بصورة أساسية على النشاط الزراعي كمصدر للدخل القومي، وكمهنة يمتهنها أكثر من 60% من سكان القارة، وبعد تدهور التربة خطراً محدقاً يهدد حياة سكانها، وفي الفترة 1950 - 1990 قدرت الدراسات على أن ما يزيد على 500 مليون هكتار من الأراضي الزراعية تأثرت بالصور المختلفة لتدهور التربة مثل الرعي الجائر وإزالة الغابات وتراكم الملوثات الكيميائية وعمليات الإدارة غير الرشيدة للتربة، وتشير الدراسات أيضاً إلى أن القارة سوف تفقد نصف إنتاجيتها من المحاصيل الزراعية الرئيسة خلال ما لا يزيد على 40 عاماً إذا ما استمرت معدلات تدهور التربة على ما هي عليه الآن[2].

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الله الثنيان، مرجع نفسه.

المبحث الثاني: ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا

تمثل ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا إحدى أكبر التحديات التي تواجه القارة، حيث يعاني الملايين من السكان من نقص الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي، حيث تتأثر هذه الأزمة بعوامل متعددة تشمل التغيرات المناخية، النزاعات المسلحة، الفقر والنمو السكاني السريع مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين احتياجات السكان.

المطلب الأول: أسباب أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا

إن الأسباب المؤدية إلى الأزمة الغذائية في أفريقيا كثيرة، ومنها العوامل المحلية والخارجية وأخرى ذات علاقة بالتحولات المناخية، إذ كشفت دراسة أميركية عن أن الحرارة في أفريقيا ارتفعت بمقدار 3 درجات مئوية مما سيؤدي إلى عدم قدرة دولها على المواءمة بين متطلبات السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ولفتت الدراسة إلى أنه بحلول عام 2075، فإن الإنتاج الغذائي في أفريقيا سيصبح كافيا لإطعام 1.35 مليار نسمة فقط من بين 3.5 مليارات، وهو تعداد سكان القارة المتوقع في ذلك التاريخ، وذلك لعدة أسباب[1]:

تدهور الأراضي الزراعية بسبب التعرية الشديدة وزيادة ملوحة الأرض وضعف البنية التحتية كالطرق والطاقة، وسوء وسائل تخزين المحاصيل التي تُفقد أفريقيا 50% من محاصيلها، إضافة إلى ضعف التسويق والاتصالات وانتشار الأمراض.

الصراعات والنزاعات: حيث يعيش 60% من جياع العالم في مناطق النزاع، وأغلبهم في أفريقيا؛ إضافة إلى الحرب المستعرة بين روسيا وأوكرانيا.

التحولات المناخية تؤثر على المحاصيل وتدمّر سبل العيش وتقوّض فرص توفير الغذاء؛ إذ تفيد الأبحاث بأن تغير المناخ سيخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% بحلول 2030؛ وهو ما يعني أن 100 مليون شخص إضافي سيواجهون الفقر بحلول نهاية هذا العقد.

جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية زادت حدة الجوع إلى مستويات غير مسبوقة.

[1] أحمد عوضين، " **الغذاء في إفريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم 2024/10/10، على الساعة 15:00، www.skynewsfoodafrica.com

ترك الدول الأفريقية المحاصيل الأساسية المحلية التي كانت تعتمد عليها في الماضي، وتوجهت نحو استهلاك القمح بدل الاعتماد على مصادرها المحلية.

سوء التخطيط الاقتصادي والاهتمام بالمحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الغذائية.

تتعرض منطقة شرق أفريقيا إلى موجة جفاف لم تشهدها منذ 50 عاما، وتهدد ما يزيد على 15 مليون شخص بالمجاعة.

تعود أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا إلى مجموعة من العوامل المتشابكة التي تفاقم من صعوبة تحقيق الاكتفاء الغذائي لسكان القارة.

التغيرات المناخية تعد من أبرز هذه العوامل، حيث تشهد العديد من الدول الإفريقية جفافاً متكرراً وفيضانات تؤدي إلى تدمير المحاصيل وهذه الظواهر المناخية غير المستقرة تجعل الزراعة التقليدية، التي يعتمد عليها غالبية السكان، أقل قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، مما يقلل من الإنتاج الغذائي ويعرض السكان لمخاطر الجوع.[1]

إضافة إلى ذلك، الصراعات والحروب المستمرة في بعض المناطق تؤدي إلى نزوح الملايين من السكان وتدمير البنية التحتية الزراعية، هذه النزاعات تمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وتجعل من الصعب نقل الغذاء وتوزيعه في مناطق النزاع، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي.

ومن ناحية أخرى، تعاني إفريقيا من النمو السكاني السريع، حيث يتزايد عدد السكان بوتيرة لا تتماشى مع قدرة القارة على إنتاج الغذاء، مما يزيد من الضغط على الموارد الطبيعية والزراعية الفقر المستشري يعد عاملاً أساسياً آخر، حيث يعيش الكثير من سكان إفريقيا تحت خط الفقر، ما يجعلهم غير قادرين على شراء الغذاء حتى عندما يكون متوفراً في الأسواق، هذا الوضع يحد من إمكانية الوصول إلى الغذاء ويزيد من معدلات سوء التغذية.

وإلى جانب ذلك، فإن نقص البنية التحتية الزراعية مثل الطرق المعبدة، أنظمة الري الحديثة، ومرافق التخزين يسهم في تقليل قدرة المزارعين على تحسين إنتاجهم أو تسويق منتجاتهم وغياب هذه البنية يعوق جهود التنمية الزراعية ويؤدي إلى خسائر كبيرة في المحاصيل.

[1] أحمد عوضين، المرجع نفسه.

المطلب الثاني: آثار الحرب الروسية الأوكر انية على الأمن الغذائي في إفريقيا

ربما لم يدر بخلد كثيرين أن الحرب الروسية في أوكرانيا ستكون لها آثار كارثية على قارة مثل أفريقيا، إلا أن حجم التأثير كبير وفاق كل التوقعات[1]:

- تستورد أفريقيا نحو 50% من واردات قمحها من روسيا وأوكرانيا، وتمثل هذه نصف تجارة أفريقيا مع أوكرانيا والبالغة 4.5 مليارات دولار، ونحو 90% من تجارتها مع روسيا والبالغة 4 مليارات دولار، وفق إحصاءات بنك التنمية الأفريقي.
- بعد أسبوع من بداية الحرب، ارتفعت أسعار القمح في مصر بواقع 55 دولارا للطن، وارتفعت أسعار الحبوب في أغلب الدول الأفريقية بنسبة 25% في غضون أسابيع من اندلاع الحرب.
- بعد الحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة 300%، مما صعّب وبشكل متزايد زراعة ما يكفي من القمح والذرة والأرز والمحاصيل الأخرى.
- يتوقع الخبراء وكنتيجة لتأثير الحرب أن تضرب أفريقيا موجات ارتفاع في معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية قبل نهاية العام الحالي، إذ يتم حظر سلاسل التوريد والواردات الزراعية وارتفاع أسعار الأسمدة والسلع.
- أصدرت 11 منظمة دولية تصريحا تحذر فيه من أزمة غذاء غير مسبوقة في غرب أفريقيا بسبب الصراعات الداخلية والتغيّر المناخي عمّقتها الحرب الروسية الأوكرانية.

إن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت بشكل كبير على الأمن الغذائي في إفريقيا، حيث تعتمد العديد من الدول الإفريقية على استيراد كميات كبيرة من الحبوب والزيوت النباتية من روسيا وأوكرانيا، وهما من أكبر المصدرين العالميين للقمح والذرة ومع اندلاع الحرب، تعطل جزء كبير من سلاسل التوريد، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء عالمياً، وهو ما أثر بشكل مباشر على دول إفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية.

هذا الارتفاع في الأسعار جعل شراء المواد الغذائية الأساسية، مثل الخبز والزيوت، أمراً أكثر صعوبة بالنسبة للأسر الفقيرة التي تعاني أصلاً من ضغوط اقتصادية. إلى جانب ذلك، أدى الحصار العسكري وإغلاق الموانئ الأوكرانية إلى نقص حاد في إمدادات الحبوب، مما زاد من حدة الأزمة الغذائية في العديد من الدول الإفريقية التي تعتمد على هذه الواردات في تلبية جزء كبير من احتياجاتها الغذائية.

[1] عمر صالح حسن، "**الفجوة الغذائية في إفريقيا**"، **مجلة الدفاتر**، العدد 18، الجزائر، 2020، ص682.

إضافة إلى اضطراب إمدادات الغذاء، تأثرت أيضًا أسعار الأسمدة، حيث تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر موردي الأسمدة في العالم، ومع ارتفاع أسعار الأسمدة وصعوبة الحصول عليها أدى إلى تقليص الإنتاج الزراعي في العديد من الدول الإفريقية، حيث تعتمد الزراعة في إفريقيا بشكل كبير على استيراد الأسمدة لتحسين إنتاجية المحاصيل ومع تزايد التكاليف، أصبح من الصعب على المزارعين تحمل تكاليف الزراعة، مما قد يؤدي إلى تراجع في الإنتاج الزراعي المحلي وزيادة الاعتماد على الواردات، وبالتالي تفاقم أزمة الأمن الغذائي[1].

كما أن الاعتماد المتزايد على المساعدات الغذائية الدولية أصبح ضرورة ملحة للعديد من الدول الإفريقية التي لم تتمكن من تأمين احتياجاتها من الغذاء بسبب هذه الأزمة، مما يعزز من هشاشة اقتصادياتها ويضعها في وضعية حرجة تعتمد فيها بشكل أكبر على المجتمع الدولي كل هذه العوامل أدت إلى زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية في العديد من الدول الإفريقية، خصوصًا في المناطق التي تعاني من نزاعات أو ضعف اقتصادي كبير لقد أضافت الحرب الروسية الأوكرانية طبقة جديدة من التحديات إلى أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا، التي كانت تعاني أصلاً من تأثيرات سلبية ناجمة عن التغيرات المناخية والصراعات المحلية.

[1] المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الثاني: إدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية.

المطلب الثالث: ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية

المطلب الثاني: التحديات البشرية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات التقنية والتكنولوجية

المطلب الرابع: تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

المطلب الثاني: مخطط الفلاحة (2020-2024)

المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي (2020_2030)

تمهيد

يشكل الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في العصر الحديث، حيث تسعى البلاد لتحقيق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الغذائي وتلبية احتياجات سكانها المتزايدة. تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات الغذائية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج المحلي من خلال سياسات زراعية وتنموية، لا تزال هناك عوائق تتعلق بالبنية التحتية، وتوافر الموارد المائية، وتغير المناخ. في هذا السياق، يعتبر تحقيق الأمن الغذائي هدفاً استراتيجياً يتطلب تكاتف الجهود الحكومية والخاصة، وتبني تقنيات زراعية حديثة، وتطوير سياسات مستدامة لضمان توفير غذاء كافٍ وصحي للسكان، مع العمل على تقليل الاعتماد على الخارج.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

يعد الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تواجهها الجزائر، حيث يمثل توفير الغذاء الكافي والمستدام لجميع المواطنين تحديًا كبيرًا في ظل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المعقدة. تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية واضطرابات سلاسل التوريد. إلى جانب ذلك، تعاني البلاد من تحديات في الإنتاج الزراعي المحلي بسبب التغيرات المناخية، نقص الموارد المائية، وضعف البنية التحتية الزراعية .

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع، إلا أن هذه المؤشرات تطورت تبعا لمفهوم الأمن الغذائي، فلمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا توجد مؤشرات موحدة بينها ومن بين أكثر المؤشرات اعتمادا في الجزائر ما يلي: [1]

الفرع الأول: مؤشرات الوصول إلى الغذاء (A C C E S)

ونقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، وهناك ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء في الجزائر هي: كثافة خطوط السكك الحديدية وكثافة شبكة الطرق، ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق، رغم أن الإحصائيات المسجلة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية 2007 وجود 0.2 كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كلم^2 و4.8 كلم من الطرق لكل 100 كلم^2 لسنة 2010(FAO2018)، هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية 0.5 كلم لكل 100 كلم^2 في تونس و 0.5 كلم في مصر 0.5 في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق : 11.9 في تونس 13,7 كلغ في مصر و 13.1 كلم في المغرب الأقصى).[2]

أما نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق قد تتجاوز 75% وهي نسبة جيدة ومقارنة لنسبة الدول المجاورة.

---

[1] فتيحة ليبري، كمال بن عيسى، **"تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة 1995-2015"**، **مجلة اقتصاديات تشمل افريقيا**، جامعة فرات عباس، سطيف، العدد 19، 2021، ص154.

[2] مرجع نفسه، ص155.

الفرع الثاني: مؤشرات وفرة الغذاء

وأول مؤشر من هذه المجموعة هو مؤشر الكفاية الغذائية من إمدادات الطاقة، وهو مؤشر يعبر عن إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية، واستمرت في الصعود منذ 1990، لتستقل من حوالي 104 بالمائة سنة 1991 إلى 140 بالمائة سنة2014.[1]

وثاني مؤشر هو مؤشر متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، وهذا المؤشر استخدمته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لتقدير مستوى الأمن الغذائي الفردي، حيث يتم حساب متوسط توزيع إمدادات الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية)، بين السكان ويؤخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يتناولها السكان حسب الفئة العمرية التي ينتمون إليها.

الفرع الثالث: مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية

مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات.

حيث تظهر مؤشرات الصدمات تقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة بين 7.7 % و 134 خلال الفترة (1998-2014) السبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

ورغم عودة الأمن وانخفاض حدة الإرهاب خلال الألفية الجديدة، إلا أن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1998 - 2018 الذي قدر ب 1.34% بعد سنتين نوعا ما، وقد يؤثر سلبا على استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها إلى المناطق الجبلية و النائية.

من خلال ما سبق دراسته تستنتج أن الغذاء مسألة محورية حيوية شغلت اهتمام جميع دول العالم، دون استثناء خلال العقود الأخيرة خاصة الجزائر، وهذا لكونها مسألة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، سياسية، عقائدية، فعدم تحقيق الدولة لاكتفائها الذاتي يرجع إلى أسباب ديموغرافية وتنظيمية وطبيعية و هذا ما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر والمجاعة في الدولة، ويتم تحديد هذه المشكلة الغذائية من خلال العديد من المؤشرات كمتوسط الدخل الحقيقي للأفراد ومتوسط استهلاك الفرد من الغذاء، إلا أنه أنت بعض العوامل كالعوامل الديموغرافية والمتمثل في ارتفاع نسبة السكان والعوامل السياسية و التكنولوجيا إلى زيادة العجز الغذائي في الدول خاصة النامية.

[1] أمال بوبكير، **"قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي"**، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد الأول، جوان 2021، ص168.

المطلب الثاني: إدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية.

أولا: إدارة المخزونات الإستراتيجية

إدارة المخزونات الإستراتيجية هي التي تتعلق بتخزين كميات كافية من المواد الغذائية الأساسية لضمان توافرها في الأوقات الحرجة، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو اضطرابات سلاسل التوريد في الجزائر، وتعد هذه الإدارة جزءًا حيويًا من استراتيجيات الأمن الغذائي، وتشمل:[1]

1- تحديد السلع الأساسية

- تشمل السلع الأساسية التي تدخل ضمن المخزونات الإستراتيجية الحبوب مثل القمح والشعير، وكذلك السكر، الزيوت، الحليب المجفف، والبقوليات، حيث يتم اختيار هذه السلع بناءً على مدى استهلاكها وأهميتها الغذائية.

2- تقدير حجم المخزونات:

- يتم تقدير حجم المخزونات اللازمة بناءً على الاستهلاك الوطني وتقدير فترة الطوارئ التي يجب تغطيتها قد تُقدر الفترة بستة أشهر أو عام لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية خلال الأزمات.

3- البنية التحتية للتخزين:

- بناء مرافق تخزين متطورة قادرة على حفظ المواد الغذائية لفترات طويلة مع الحفاظ على جودتها، يشمل ذلك مستودعات مبردة ومرافق تخزين جافة محكمة الإغلاق لمنع التلف والرطوبة.
- تحديث وصيانة مستودعات التخزين بانتظام لضمان سلامة المخزونات.

4- إدارة المخاطر والتوزيع:

- وضع خطط طوارئ شاملة تتضمن سيناريوهات مختلفة للأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية،تشمل هذه الخطط كيفية التوزيع السريع والفعال للمواد الغذائية المخزنة.
- تنويع مواقع التخزين لتقليل مخاطر التدمير بسبب الحوادث أو الكوارث الطبيعية، مما يضمن توفر المخزونات في مختلف أنحاء البلاد.

5- التحديث والتجديد:

- تدوير المخزونات بانتظام لضمان عدم انتهاء صلاحيتها، ويتطلب ذلك نظام إدارة دقيق لتتبع تواريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية.

[1] أمال بوبكير، مرجع نفسه، ص 170.

- إعادة ملء المخزونات بشكل دوري وفقًا للاستهلاك الوطني ولضمان تلبية الاحتياجات المستمرة.

ثانيا: إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر

التبعية الغذائية تعني انخفاضا في الاكتفاء الذاتي في تأمين الموارد الغذائية (خاصة الأساسية منها، والموارد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع)، وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينها.

كما تعتبر أيضا التبعية الغذائية التي تشير إلى الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات البلاد الغذائية، والجزائر تواجه هذه الإشكالية بشكل ملحوظ بسبب عدة عوامل منها[1]:

- **الاعتماد على الواردات**

- إن الجزائر تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب، الزيوت، والعديد من المواد الغذائية الأساسية، وهذا الاعتماد يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية في الدول المصدرة.

- **التقلبات في الأسواق العالمية:**

- يؤدي الاعتماد على الواردات إلى تعرض الجزائر لتقلبات الأسعار العالمية، والتي يمكن أن تسبب زيادة كبيرة في تكاليف الغذاء على المستوى الوطني، هذه الزيادات تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين وتزيد من معدلات الفقر الغذائي.

- **التوترات الجيوسياسية:**

- مثل النزاعات التجارية والعقوبات الاقتصادية بين الدول الكبرى يمكن أن تؤدي إلى انقطاع الإمدادات أو زيادة التكاليف، هذا الخطر يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الاستيراد لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.

- **الأزمات الصحية والبيئية:**

وتمثلت الأزمات مثلا في جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية تؤثر على سلاسل التوريد العالمية، مما يؤدي إلى تأخير في الشحنات وزيادة في الأسعار.

هذا التأثير كان واضحًا خلال جائحة كوفيد-19 عندما شهدت الجزائر تأخيرات في استلام المواد الغذائية الأساسية وارتفاعًا في أسعارها.

- **ضعف الإنتاج المحلي:**

[1] أمال بوبكير، مرجع نفسه، ص171.

على الرغم من الإمكانيات الزراعية الكبيرة، فإن الجزائر تعاني من ضعف في الإنتاج المحلي بسبب نقص التكنولوجيا الزراعية، قلة الاستثمارات، والتحديات البيئية مثل نقص المياه والجفاف، هذا الضعف يعزز من التبعية للواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية.

- **نقص البنية التحتية:**

عدم كفاءة البنية التحتية للتخزين والنقل يؤدي إلى زيادة الفاقد الغذائي وصعوبة في توزيع المواد الغذائية بفعالية، مما يعزز التبعية للواردات.

المطلب الثالث: ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج.

يعتبر المناخ في الجزائر العامل الأساسي الذي يحدد سير الإنتاج، ويلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي ومن أهم هذه التأثيرات التي تلعب دورا رئيسيا ما يلي:[1]

1- تأثير التغيرات المناخية على الزراعة

- تغير أنماط الزراعة:

✓ اختلاف مواسم الزراعة: تؤدي التغيرات المناخية إلى اختلاف في توقيت مواسم الزراعة، مما يجعل التنبؤ بتوقيت الزراعة وجني المحاصيل أكثر صعوبة.

✓ تغير أنواع المحاصيل: قد تضطر الجزائر إلى التحول إلى زراعة محاصيل أكثر مقاومة للجفاف والحرارة، مما قد يؤثر على توازن النظام الغذائي والسوق المحلية.

✓ ارتفاع درجات الحرارة: يؤثر ارتفاع درجات الحرارة على إنتاجية المحاصيل الزراعية مثل الحبوب، الخضروات، والفواكه، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والجودة.

✓ تغير أنماط الهطول: التغيرات في أنماط الهطول وعدم انتظامها تؤدي إلى جفاف الأراضي الزراعية أو فيضانات مفاجئة، مما يضر بالمحاصيل ويقلل من الإنتاجية.

- زيادة تكاليف الإنتاج:

❖ ارتفاع تكلفة المياه: نتيجة لنقص المياه، يضطر المزارعون إلى استخدام تقنيات ري مكلفة أو شراء المياه، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

❖ زيادة تكلفة مكافحة الآفات: زيادة انتشار الآفات والأمراض بسبب التغيرات المناخية يؤدي إلى زيادة في استخدام المبيدات وتكاليفها.

[1] جمال عموج، "**تحدي الأمن الغذائي رؤية مشروع جزائري 2025**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**،العدد 44، الجزائر، 2020، ص108.

- ❖ تراجع معدلات الأمطار: انخفاض معدلات الأمطار يؤدي إلى نقص في المياه المتاحة للري، مما يؤثر على نمو المحاصيل ويقلل من إنتاجيتها.
- ❖ استنزاف المياه الجوفية: الاعتماد المفرط على استخراج المياه الجوفية دون إعادة تغذيتها يمكن أن يؤدي إلى نقص مستدام في المياه اللازمة للزراعة.
- ❖ انجراف التربة: الرياح والأمطار الغزيرة يمكن أن تسبب انجراف التربة السطحية الغنية بالمواد العضوية، مما يقلل من خصوبتها.
- ❖ التملح: استخدام المياه المالحة للري، خصوصًا في المناطق الجافة، يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة مما يحد من قدرتها على دعم الزراعة.

- **تأثيرات بيئية:**

❖ تلوث التربة والمياه: قد تؤدي الفيضانات المفاجئة إلى تلوث التربة والمياه بالمواد الكيميائية والملوثات، مما يؤثر على جودة المحاصيل وصحة الإنسان.

❖ فقدان التنوع البيولوجي: التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي الزراعي، مما يقلل من قدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات البيئية.

2- تأثيرات اقتصادية واجتماعية: وتمثل ذلك في:[1]

- **تأثيرعلى سبل العيش:**

✓ فقدان الوظائف الزراعية: انخفاض الإنتاجية الزراعية قد يؤدي إلى فقدان الوظائف في المناطق الريفية، مما يزيد من معدلات البطالة والهجرة إلى المدن.

✓ زيادة الفقر: انخفاض الدخل من الزراعة يزيد من معدلات الفقر بين المزارعين والمجتمعات الريفية.

- **تأثيرعلى الأسعاروالأسواق:**

- ارتفاع أسعار الغذاء: انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة التكاليف يؤديان إلى ارتفاع أسعار الغذاء، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.
- اعتماد أكبر على الواردات: قد تضطر الجزائر إلى زيادة وارداتها من الغذاء لسد الفجوة بين العرض والطلب، مما يزيد من التبعية الغذائية ويعرض البلاد لتقلبات الأسواق العالمية.
- هجرة السكان: تفاقم الظروف المناخية يمكن أن يدفع سكان المناطق الريفية إلى الهجرة نحو المدن بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل، مما يزيد من الضغط على الموارد والخدمات الحضرية

[1] جمال عموج،مرجع نفسه، ص109.

- التحديات الصحية:

- نقص التغذية: ارتفاع أسعار الغذاء قد يؤدي إلى نقص التغذية بين الفئات الضعيفة في المجتمع، خاصة الأطفال والنساء الحوامل.
- انتشار الأمراض المرتبطة بالغذاء: تلوث الغذاء نتيجة للتغيرات المناخية يمكن أن يؤدي إلى زيادة في انتشار الأمراض المنقولة عبر الغذاء.

أما ما فيما يخص تداعيات تراجع الإنتاج فقد تمثلت في:[1]

الاقتصاد الزراعي

- خسائر مالية: تراجع الإنتاج الزراعي يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمزارعين، مما يؤثر على الاقتصاد الزراعي بشكل عام.
- زيادة الاعتماد على الواردات: لتلبية الطلب المحلي، تضطر الجزائر إلى زيادة وارداتها من المواد الغذائية، مما يؤثر على الميزان التجاري ويزيد من التبعية الغذائية.

الأمن الغذائي:

- ارتفاع أسعار الغذاء: انخفاض الإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، مما يثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود.
- نقص التغذية: قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى نقص في التغذية بين الفئات الضعيفة في المجتمع، مما يؤثر على الصحة العامة خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل.

الهجرة الريفية:

- نزوح المزارعين: تدهور الظروف الزراعية يدفع المزارعين إلى النزوح من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل.
- تدهور القرى الريفية: نزوح السكان يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في القرى الريفية، مما يزيد من الفقر والبطالة في هذه المناطق.

[1] عبد الباسط حمود، "**الغذاء في دول المغرب العربي**"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 15، القاهرة، 2021، ص251.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات والمشكلات مُشكِلة بذلك عائقا كبيرا أمام محاولاتها لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على التحكم فيها من جهة وتضاعف درجة تأثيراتها من سنة إلى أخرى من جهة أخرى، مما يجعل تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى قدرة الدولة على تجاوز هذه المشكلات والتحديات المتعددة.

المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية

رغم المقومات الطبيعية والمناخية التي تتميز بها الجزائر إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعاني منها على هذا المستوى والتي تؤثر على مسألة الأمن الغذائي الوطني، وتتمثل هذه التحديات في[1]:

أ- التحديات المرتبطة بالأراضي الزراعية: وتتمثل هذه التحديات في:

قلة مساحة الأراضي المستعملة رغم المساحة الصالحة للزراعة الشاسعة والتي تبلغ أكثر من 43 مليون هكتار، إلا أن الجزائر تواجه مشكل عدم قدرتها على استغلالها بنسبة أكبر نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة الاستغلال هذه الأراضي، حيث أن الجزائر لا تستغل سوى 8.53 مليون هكتار وهي لا تشكل سوى نسبة 19.4% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في البلاد (المنظمة العربية للتنمية الزراعية)،[2] وتؤثر قلة المساحة المستعملة على معدلات الإنتاجية خاصة في ظل تذبذب التساقطات المطرية، ما يؤثر ذلك على تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي.

- تقليص حجم الأراضي الزراعية تعاني الأراضي الزراعية الخصبة من تقليص في مساحتها وذلك بسبب النشاطات التي يقوم بها الإنسان كالتبوير والزحف العمراني على الأراضي الفلاحية، ما يؤثر ذلك على حجم الأراضي الزراعية الخصبة والتي تسمح بإنتاج زراعي مضاعف نتيجة لتوعيتها الجيدة.

[1] حمزة ديار، **إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي**، (الجزائر: باتنة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2021)، ص25.

[2] مرجع نفسه.

- تملح الأراضي الزراعية: تؤدي زيادة حجم الأملاح في التربة من تراكم المخلفات إلى تأثر التربة ونوعيتها ما يؤثر بذلك على إنتاجيتها، وتزداد ظاهرة تملح التربة بسبب استعمال الوسائل التقليدية في الري وكذا ضعف أنظمة الصرف الصحي الشيء الذي يؤثر سلبا على التربة وتملحها.

التصحر: يهدد التصحر مساحة واسعة من الأراضي الزراعية خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تقدر مساحة الأراضي المتصحرة في الجزائر بنحو (14) مليون هكتار، وهي تشكل نحو (32%) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وتعد هذه النسبة كبيرة جدا وتؤثر سلبا على فرص زيادة مساحة الأراضي المنتجة خاصة في ظل الظروف المناخية الصعبة ما يحد بذلك من زيادة معدلات الإنتاجية.

ب- التحديات المرتبطة بالمناخ: هناك العديد من التحديات التي زادت حدتها خاصة خلال آخر السنوات نتيجة تغير المناخ والتي أثرت على زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي وعلى الأمن الغذائي، وتتمثل في[1]:

-الجفاف :تعاني الجزائر في السنوات الأخيرة من زيادة موجات الجفاف ما أثر ذلك على جني وإنتاج المحاصيل الزراعية خاصة بالنسبة للمحاصيل التي تعتمد على التساقطات المطرية كالحبوب.

ما عرض بذلك الفلاحين لخسائر اقتصادية، ما اضطر على أثرها بكثيرهم إلى التوقف عن مزاولة نشاطاتهم الفلاحية، ويزداد تأثير الجفاف من خلال تدهور هذه الأراضي وتصحرها.

-الفيضانات: تؤثر الفيضانات سلبا على جني المحاصيل الزراعية الموسمية خاصة الحبوب نتيجة تعرض المنتوج للتلف، حيث تعقب فترة الحصاد تساقط أمطار موسمية مفاجأة تلحق الضرر بهذه المنتوجات، ما يؤثر ذلك على حجم الإنتاج الفلاحي من هذه المنتوجات.

ج- التحديات المرتبطة بالموارد المائية: تمتلك الجزائر موارد مائية شحيحة إلى حد ما، خاصة في ظل قلة تساقط الأمطار ونضوب المياه ما يجعل مخزون المياه يتأثر بهذه العوامل، والشيء يؤثر بدوره على حجم

[1] عبد الرزاق بولودان، "**الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير السياسات والتسويق**"، **مجلة معالم للدراسات الأكاديمية**، الجزائر، جوان، 2020، ص252.

المساحات الزراعية المرورية، والتي تؤثر كذلك على معدلات الإنتاج الفلاحي، وفي هذا الصدد تقدر مساحة الأراضي الزراعية المرورية في الجزائر بنحو 1.26 مليون هكتار وهي لا تشكل سوى 14.7% من إجمالي المساحة المزروعة، وهي مساحة ضئيلة نوعا ما لا تكفي لزيادة معدلات الإنتاجية المطلوبة من الزراعات الإستراتيجية ما يؤثر بذلك على تحسين معدلات الأمن الغذائي، بينما تقدر المساحة التي تعتمد على الزراعات المطرية بنحو 4.36 مليون هكتار، أما المساحة الباقية فهي عبارة عن أراضي متروكة.

المطلب الثاني: التحديات البشرية والاجتماعية

تواجه للجزائر مجموعة من للتحديات البشرية . والاجتماعية والتي تؤثر سلبا على تعزيز الأمن الغذائي بصورة مباشرة أو غير مباشر وتتمثل أهم هذه للتحديات في[1] :

النمو الديمغرافي المتزايد: بلغ عدد سكان الجزائر عام 2017 نحو(41,7) مليون نسمة وهي في زيادة مستمرة سنة بعد سنة، وتشكل هذه الزيادة السنوية سببا في زيادة الطلب على الغذاء الصحي الكافي بصورة أكبر ما يضع الدولة أمام تحدي كبير يتطلب منها توفير المزيد من الغذاء الصحي الكافي، وفي نفس الوقت تواجه فيه البلاد تذبذب في حجم الإنتاج الوطني ما يؤثر ذلك على فرص تعزيز الأمن الغذائي الوطني .

ب- **ضعف حجم اليد العاملة:** تعاني الجزائر من مشكل ضعف حجم اليد العاملة الزراعية إذ تقدر بنحو (2,6) مليون عامل وهي جدا ضئيلة مقارنة مع المساحة الصالحة للزراعة والتي تتطلب يد عاملة أكثر حتى يمكن زيادة معدلات الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات المحلية، ويعود ضعف حجم هذه الفئة إلى نفور الشباب خاصة من العمل في هذا القطاع في ظل غياب الحوافز والتأمينات .

[1] هاجر خلالفة، **"الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"**، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 2،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/06/30، ص28.

ج- ضعف كفاءة الإطارات الزراعية: يعاني القطاع الفلاحي من ضعف في كفاءة ومهارة اليد العاملة الزراعية وكذا الإطارات العاملة في هذا المجال وذلك نظرا لضعف برامج التدريب والتكوين المهني والأكاديمي ما يجعل المستوى المعرفي محدود جدا ما يؤثر ذلك على مستوى أدائها وإنتاجيتها وبالتالي فإن ذلك يشكل تحدي عانقا أمام تعزيز الأمن الغذائي .

د- انتشار الفقر: يعد الفقر من بين المؤشرات المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي وتشير الدراسات الأخيرة إلى أن نحو 15 مليون شخص في الجزائر يعيشون تحت مؤشر حط الفقر وسبب في ذلك يعود لسوء الوضعية الاجتماعية وغياب المداخيل وضعفها وارتفاع أسعار الغذاء ويؤثر الفقر سلبا على سوء التغذية وانتشار الجوع ما يزيد بذلك من مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في البلاد، وبالتالي فالجزائر أمام تحدي كبير يهدد أمنها الغذائي واستقرارها جراء تفشي هذه الظاهرة.

هـ- الهجرة: تعد الهجرة بمختلف أنواعها من بين التحديات التي تواجه خاصة هجرة السكان من الريف إلى المدينة، والتي لها تبعات سلبية على الأمن الغذائي حيث تؤدي إلى تراجع حجم اليد العاملة الزراعية، ما يؤثر بذلك على قدرات البلاد المستقبلية في زيادة معدلات الإنتاج، ضف على ذلك هجرة الكفاءات المتعلمة للخارج وعدم الاستفادة منها في هذا المجال لتحسين الإنتاجية الوطنية.[1]

المطلب الثالث: التحديات التقنية والتكنولوجية

تعاني الجزائر من نقص في استعمال الوسائل التقنية المتطورة في الإنتاج الفلاحي، نتيجة ضعف مجال الابتكار والبحث العلمي، ما أثر على مردودية الإنتاجية، وتتمثل أبرز هذه التحديات في[2]:

أ- مستلزمات الإنتاج الزراعي: تواجه الجزائر نقص في استخدام المستلزمات الزراعية خاصة من: البذور المحسنة منذ عقود والفلاحة الجزائرية تعاني من نقص كبير في استخدام البذور والشتلات المحسنة في

[1] أحمد صدقي، **"التوازن الغذائي في العالم"**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2019،2020

[2] أحمد صدقي، مرجع نفسه.

الإنتاج، ما أثر ذلك على نوعية المنتجات الغذائية وعلى كميتها، حيث أن البلاد لم تركز على هذا الجانب تقريبا وتعود آخر التحسينات إلى فترة الاستعمار عامي (1930، 1936) من قبل المعمرين بالنسبة لبذور القمح، وقد قامت الجزائر في السبعينات باستيراد بذور محسنة من المكسيك وإيطاليا وفرنسا والتي تتسم بالمردودية الإنتاجية العالية، إلا أنها لم تنجح بحكم عدم ملائمتها مع الظروف البيئية من جهة، وفشل إتباع التعليمات التقنية الزراعة هذه البذور من جهة أخرى، ما أحبط بذلك الأمال في تحقيق النتائج المرجوة منها، وفيما يتعلق بتكثيف الإنتاج في المناطق الزراعية الجيدة فإن المساحة التي شملتها هذه العملية كانت صغيرة ولم تتجاوز نحو (30%) من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب الشتوية.

الأسمدة الكيماوية: تعاني الجزائر من ضعف استخدام الأسمدة الكيماوية ما يؤثر على تعزيز الإنتاج الفلاحي، خاصة وأن الدراسات أثبتت بأن هذه الأسمدة قادرة على زيادة معدلات الإنتاج بنحو (20%)، وتشير الإحصائيات أن نسبة استخدام الأسمدة الأزوتية في الجزائر بلغ نحو (213.3) ألف طن من نتروجين صافي، ونحو (23) ألف طن من فسفور صافي بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، ونحو (1.9) ألف طن بالنسبة للأسمدة البوتاسية، ورغم محاولة زيادة حجم استعمالها إلا أن حجمها يبقى منخفض خاصة في ظل عدم إنتاج هذه الأسمدة محليا واستيرادها بمبالغ ضخمة.[1]

-المبيدات الكيماوية: تعد المبيدات الكيماوية من بين الحلول الممكنة لحماية المنتوج الفلاحي من الحشرات والقوارض التي تشكل خطر عليه، وتعمل الجزائر على زيادة معدلات استعمال هذه المبيدات سنويا، حيث قدرت حجم إجمالي المبيدات المتوفرة في الجزائر بنحو (4654) ألف طن، ورغم تضاعف هذه الكمية إلى أن نسبة استعمالها الزراعي وتوفرها لدى صغار الفلاحين تبقى قليلة ما يؤثر ذلك على حماية المنتوج الوطني.

[1] مختار نواصري، مرجع نفسه، ص104.

ب- العتاد الفلاحي: من بين المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي هي نقص مستلزمات العتاد الفلاحي والإنتاجي، حيث تمتلك الجزائر معدات أقل مقارنة مع المساحة الصالحة للزراعة، والتي تتطلب معدات أكبر لإنتاج محاصيل أكثر بما يلبي الاحتياجات الوطنية، وتتمثل هذه المعدات في[1]:

الجرارات: ويقدر عدد الجرارات الموجودة في الجزائر بما يقارب من (111) ألف وحدة، وهي في زيادة سنة بعد سنة، إلا أنها تبقى غير كافية خاصة في ظل ضعف جودتها وقدم أغلبها ما يؤثر ذلك على نوعية الحرث الجيد وبالتالي تؤثر فيما بعد على نوعية وكمية المنتج الفلاحي[2].

الحاصدات والدراسات الزراعية: ويبلغ إجمالي عددها في الجزائر بأكثر من (10) ألف وحدة وهي في ازدياد سنوي، إلا أنها تبقى غير كافية لحصاد المحاصيل الزراعية الموسمية خاصة في حالة حدوث أمطار موسمية (فيضانات)، ما يعرض المنتوج الوطني لخطر التلف من جهة أخرى نتيجة ضعف توفر هذه المعدات[3].

ج- ضعف برامج البحث العلمي والإرشاد الزراعي: يعاني القطاع الفلاحي من ضعف تطبيق التكنولوجيا المتطورة وهذا راجع إلى ضعف ميدان البحث العلمي خاصة في المجال الزراعي، حيث لا تزال الجزائر في مراحلها الأولى من تكوين الباحثين والمختصين، كما يعاني الفلاحين من ضعف وغياب برامج الإرشاد الزراعي ما يجعل المستوى المعرفي والمهاري محدود جدا، وذلك نظرا لغياب قنوات ووسائل تمكنهم من تطوير مهاراتهم المهنية والمعرفية، كل ذلك يؤثر سلبا على زيادة القدرة الإنتاجية وعلى زيادة جودة وكثافة المنتوج الوطني وبالتالي يؤثر ذلك على مسألة تعزيز الأمن الغذائي.

المطلب الرابع: تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر

[1] جويدة مجمد، **" الأمن الغذائي الجزائري"**، مجلة الفكر العربي، الأردن، العدد05، 2020، ص98.

[2] مرجع نفسه، ص99.

[3] مرجع نفسه.

من بين التحديات والتي شكلت هاجس لتعزيز الأمن الغذائي الجزائري تلك التحديات الناجمة عن عجز السياسات التنموية المطبقة منذ عقود في تحقيق الأهداف المنشودة منها خاصة السياسات الزراعية التنموية والتي تحدثنا عنها سابقا والتي لم تحقق النتائج اللازمة حيث استمرت مؤشرات الفجوة الغذائية والعجز الغذائي والتبعية وغيرها، ضف إليها عجز السياسات الاجتماعية على احتواء الفقر والبطالة وعلى عدم قدرتها على الرفع من القدرة الشرائية للمواطن البسيط، وكذا فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد، وعن توفير مناصب عمل، وعن الحفاظ على الموارد الطبيعية.. الخ، حيث عجزت كل هذه السياسات عن تلبية تطلعات المجتمع الجزائري والدولة على حدا سواء، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب منها:[1] سوء التسيير، وغياب التشخيص الدقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري وتبني نماذج محاكاة غربية لا تراعي البيئة المحلية، ضف على ذلك ضعف الإطارات المسئولة عن القطاع الفلاحي وانتشار مظاهر الرشوة والفساد وسرقة المال العام... الخ، ما أنتج في النهاية واقع مزري على جميع المستويات والمجالات منها الأمن الغذائي والذي تأثر كثير من جراء هذه السياسات.

أ- ارتفاع أسعار الغذاء: تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية لتلبية الاحتياجات الوطنية الناقصة من الغذاء خاصة في ظل محدودية الإنتاج الوطني خصوصا من السلع الغذائية الرئيسية، إلا أن هذا الاعتماد على الواردات له أثر على تعزيز الأمن الغذائي، خصوصا في حالة ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية كما حدث في سنة (2007-2008) و (2011-2012). حيث تجلى تأثير هذا الارتفاع على[2]:

- **تأثر المستهلك الجزائري:** تأثر المستهلك صاحب الداخل المحدود خصوصا جراء هذا الارتفاع ولم بعد قادر على الوصول إلى الغذاء بالصورة النمطية المعتادة رغم تدخل الدولة من خلال تقديم الإعانات الغذائية، في المقابل تشكل برامج الدعم تهديدا على الخزينة العمومية في حالة استمرار

[1] أسماء حاجة وناصر بوعزيز، "**الصناعة الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي**"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد118، 2023، ص101.

[2] مرجع نفسه، ص102.

ارتفاع هذه الأسعار ما يجعل الخزينة العمومية غير قادرة ماليا مستقبلا على دعم هذه البرامج، ما يعرض بذلك المستهلكين للخطر جراء عدم قدرتهم على للوصول إلى هذه السلع الغذائية.

- **ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية:** أثر ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة حجم الواردات الغذائية على زيادة فاتورة هذه الواردات، حيث بلغت قيمتها عام 2018 نحو (9.29) مليار دولار، وهي قيمة مالية ضخمة تؤثر سلبا على أداء الخزينة العمومية خاصة في ظل تراجع أسعار البترول، ما يزيد من حدة تأثير ذلك على فرص تعزيز الأمن الغذائي خاصة في ظل ضعف حجم الصادرات الغذائية.
- **التضخم:** أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة حجم التضخم في الجزائر، حيث ساهمت زيادة أسعار الغذاء المستورد في معدل التضخم بنسبة (12.4%)، وهناك علاقة طردية بين ارتفاع أسعار الغذاء والتضخم، حيث أن زيادة التضخم بـ (1) وحدة يؤدي إلى زيادة أسعار الغذاء بنحو (8.4) وحدة في الأسواق، وعليه فإن التضخم بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة تصل إلى (28.6%)، وعليه يمكن القول أن ارتفاع أسعار الغذاء يشكل تهديدا لإمكانية توفير الغذاء الكافي للمستهلكين بأسعار تتناسب مع مداخليهم المحدودة، ما يؤثر ذلك على فرص تحسين معدلات الأمن الغذائي الجزائري.[1]

ب- انخفاض أسعار البترول: بعد انخفاض أسعار البترول منذ أواخر سنة 2014 مصدر قلق آخر فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك لكون أن النفط بعد الممول الرئيسي الأول للخزينة العمومية، وبالتالي فهو الممول للقطاع الفلاحي والأمن الغذائي في البلاد، وتراجع أسعاره يتسبب في تقليص مداخيل الميزانية العمومية وبالتالي تقليص حجم المخصصات المالية لانجاز المشاريع الفلاحية، خاصة في ظل محدودية العوائد المالية، ويشير المختصين بأن اعتماد الجزائر على عوائد البترول لدعم الأمن الغذائي يشكل خطرا في ظل انخفاض أسعار البترول، ما يجعل إمكانية الوصول إلى الغذاء مستقبلا

[1] أسماء حاجة وناصر بوعزيز، مرجع نفسه، ص103.

محدود في ظل هذه التغيرات وفي ظل معاناة الاقتصاد الوطني، لذا فهي مطالبة بتنويع مداخليها من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وتشير التنبؤات والتقديرات التي تم القيام بها لآفاق الفترة 2020-2030 بأن عائدات المحروقات لن تكون قادر سوى على تأمين فاتورة الواردات فقط، ما يجعل الأمن الغذائي الجزائري مهدد في ظل هذا الاعتماد على النفط[1].

ج- أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي الجزائري: أثر فيروس كورونا سلبا على فرص تعزيز الأمن الغذائي الجزائري، وذلك بسبب السياسات المتبناة للحد من تفشي هذا الفيروس من قبل الجزائر وباقي الدول ما أثر سلبا على العديد من النشاطات والقطاعات الاقتصادية وتتمثل هذه التأثيرات في[2]:

- **انخفاض أسعار البترول:** انخفض سعر البترول بسبب تفشي فيروس كورونا وتراجع الطلب العالمي عليه إلى أدنى مستوى له ووصل إلى أقل من 25 دولار، ما أثر سلبا على أداء القطاع الاقتصادي التمويل المشاريع الفلاحية، وخلق بذلك أعباء أكبر على الخزينة العمومية، ما يجعل أدائها المالي في حال استمرار الوضع كما هو عليه متواضع وغير قادر على تمويل المزيد من برامج وخطط الأمن الغذائي، ما يؤثر بذلك على مستويات الأمن الغذائي في البلاد.
- ارتفاع معدلات البطالة: فرضت إجراءات الحجر المنزلي والإغلاق للعديد من القطاعات الحيوية في البلاد بسبب تفشي جائحة كوفيد (19) تداعيات خطيرة تمثلت في فقدان الكثير من وظائفهم ومصادر رزقهم ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، ما يجعل هؤلاء الفئة غير قادرين للوصول إلى الغذاء الكافي خلال هذه الفترة نتيجة عدم وجود مداخيل أخرى أو تأمينات، ما يعرض ذلك الأمن الغذائي للخطر من خلال زيادة معدلات نقص التغذية والجوع من عديدة.
- **خطر الوصول إلى الغذاء:** أبان فيروس كورونا مدى ضعف الدول المستوردة للغذاء وعلى رأسها الجزائر، وذلك لكونها ستصبح غير قادرة إلى الوصول إلى الغذاء من الأسواق العالمية خاصة في

[1] رزقة غراب، "**إشكاليّة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 13، 2023، ص176

[2] مرجع نفسه.

حالة توقف الدول المصدرة للغذاء عن تصدير غذائها للأسواق العالمية لمواجهة تبعات هذا الفيروس وغيره، ما يضع الجزائر والدول المستوردة في مارق كبير لنتيجة لعدم قدرتها على الحصول على الغذاء الناقص، ما يعرضهم إلى خطر انتشار المجاعة والجوع ونقص التغدية خاصة في حالة نفاذ المخزون الإستراتيجي من الغذاء، ما يؤثر ذلك بشكل كبير على فرص تعزيز الأمن الغذائي وعلى تحقيق الاستقرار والأمن، ولهذا فهم مطالبون بضرورة الاعتماد على الذات في توفير غذائهم.

يمكن القول أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على فرص الأمن الغذائي في الجزائر، إلا أننا تطرقنا إلى أهم هذه التحديات والمشكلات الداخلية أو الخارجية والتي تؤثر على مسألة توفير وتحقيق الأمن الغذائي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تزايدت درجة تأثيرها على هذا المجال خاصة في السنوات الأخيرة مع بروز متغيرات وتحولات جديدة في مختلف المجالات.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تسعى الجزائر في ظل تبنيها لرؤى اقتصادية جديدة إلى إعادة القطاع الفلاحي للواجهة وجعله من القطاعات الرائدة المساهمة في الاقتصاد الوطني والمساهم الأول في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك خاصة مع مجيء الرئيس الجديد عبد المجيد تبون والذي تبنى في مسودة الدستور الجديد رد الاعتبار للقطاع الفلاحي وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال عصرنة القطاع الفلاحي عبر إدخال أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتطورة للمساهمة في تحسين الإنتاجية، وعلى مستوى الاستراتيجيات والخطط المرصودة.

المطلب الأول: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من بين الخطط التي تبنتها الجزائر على غرار باقي دول العالم العضو في الأمم المتحدة لتحقيق العديد من الأهداف والغابات المرتبطة بالتنمية المستدامة، ومن بين أبرز الأهداف التي تسعى هذه الخطة إلى تحقيقها ما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، ويحتوي هذا الهدف على ثمانية غايات ترتكز عليه وتتمثل في مسألة الجوع وسوء التغذية، الإنتاجية الزراعية مداخيل صغار الفلاحين، استدامة النشاطات الزراعية، الحفاظ على الموارد والثروات الحيوانية، وتسعى هذه الخطة العالمية لعام 2030 إلى بلوغ غايتين :[1]

- الأولى تتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الغذاء الكافي لكل فئات المجتمع مع حلول 2030 ويتم قياس مدى تحقق هذه الغاية من خلال مؤشرين يتعلقان بمعدل نقص التغذية، ومعدل انعدام الأمن الغذائي الحاد الموجود داخل الدولة.

[1] ريم قصوري،" **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر"**،(أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختارة، كلية العلوم السياسية، عنابة، 2023-2022)، ص88.

- الثانية فتتمثل في القضاء على كل أشكال سوء التغذية مع حلول سنة 2030، ويتم قياس مدى تحقق هذه الغاية من خلال ثلاثة مؤشرات وهم: [1]

مؤشر انتشار التقزم مؤشر انتشار الهزال، مؤشر انتشار الوزن الزائد، ويتم قياس هذه المؤشرات بالنسبة للأطفال الصغار الذين تكون أعمارهم أقل من خمس سنوات.

وفي إطار تجسيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تقوم الجزائر بإعداد خارطة طريق بهدف توعية مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد بأهمية هذه الأهداف وضرورة إدماجها في مختلف السياسات التنموية الوطنية وتوفير مختلف الإمكانيات والموارد المالية لتحقيق هذه الأهداف في وقتها المحدد،[2] وبغية مراقبة تجسيد أهداف التنمية المستدامة في الجزائر بصفة عامة وأهداف الأمن الغذائي بصفة خاصة، قامت الجزائر بإنشاء عام 2016 لجنة وزارية وطنية مشتركة للتنسيق برعاية من قبل وزارة الشؤون الخارجية، وتضم هذه اللجنة مختلف المؤسسات والدوائر الوزارية والهياكل المنوطة بتجسيد أهداف التنمية المستدامة، وقد تم تكليف اللجنة الوزارية المشتركة للتنسيق بإعداد وتقديم تقرير وطني لفترة (2016-2018) يتضمن الأهداف المحققة في إطار تجسيد هذه الخطة، وذلك بهدف عرضه طوعيا على منظمة الأمم المتحدة عام 2019.

وقد استطاعت الجزائر أن تحقق خلال السنوات الأولى العديد من النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالهدف الثاني الخاص بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، تتمثل في تخفيض معدل الفقر بنحو 0.8%، وتقليص نسبة وفيات الأطفال والأمهات، وتقليص مؤشر نقص التغذية وسوء التغذية.[3]

---

[1] ملتقى حول الأغذية الصحة، 2023/07/11، المعهد الوطني للاستهلاك، التغذية والصحة في الجزائر، نقلا من الموقع: www.thefoodofalgéria.com

[2] عصام الحبيب، **"مستقبل الأمن الغذائي في المغرب العربي"**، مجلة الفكر العربي، العدد55، بيروت، 2020، ص190.

[3] عصام الحبيب، مرجع نفسه.

وعليه يمكن القول بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تبنتها الجزائر تعد من بين الخطط والآفاق المستقبلية المرصودة من قبل الدولة الجزائرية لتعزيز مسألة الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تركيزها على تقليص معدلات الجوع والفقر وسوء التغذية وذلك عبر توفير المزيد من الغذاء الصحي الكافي وتحسين الأنظمة التغذوية لدى الأطفال الصغار وذلك بحلول عام 2030، وفي حالة ما استطاعت الجزائر بلوغ هذين الغايتين بحلول عام 2030 ستكون الجزائر قد خطت خطوة نحو تعزيز أمنها الغذائي.

المطلب الثاني: مخطط الفلاحة (2020-2024)

على الرغم من تغير الكادر الرئاسي في البلاد إلا أن الجزائر ما زالت تعتمد على تطبيق المخططات الخماسية لتنفيذ السياسات الفلاحية، حيث قامت بوضع مخطط فلاحي جديد لفترة 2020-2024) بهدف عصرنة القطاع الفلاحي والصيد البحري من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وبعد هذا المخطط من بين الخطط والرؤى المستقبلية التي تعول عليها البلاد لتعزيز الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، ويركز هذا المخطط على[1]:

القطاع الفلاحي: تسعى الحكومة الجزائرية لتنفيذ سياسية فلاحية وطنية مستدامة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي الوطني عبر تقليص من معدلات العجز التجاري الغذائي، وزيادة مساهمة القطاع في تنويع المداخيل الاقتصادية، وتركز هذه الخطة على مسألة التنمية الفلاحية والريفية والصحراوية، وذلك عبر تبني أعمال وأنشطة فلاحية مدروسة تعنى بمختلف الأقاليم وتراعي فيها الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتثمينها، مع تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في العملية التنموية التي ستسمح بتنويع الثروات وتوفير مناصب عمل جديدة، وتهدف الحكومة الجزائرية من وراء تبني هذه الخطة إلى بلوغ أهداف مستقبلية في آفاق 2024 والمتمثلة في:[2]

- توفير الاحتياجات الغذائية المختلفة عبر زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية.

[1] عصام الحبيب، مرجع نفسه، 191.

[2] مرجع نفسه.

- بناء نموذج متطور فلاحي وريفي عن طريق الاستثمار الخاص، وإظهار جيل جديد من المنتجين.
- زيادة القدرات التنافسية للمنتجات الغذائية الوطنية وفق القيم الدولية.
- تحقيق تنمية مستدامة متساوية بين مختلف أقاليم الوطن دون تمييز.
- تطوير الفلاحة عبر إدخال وسائل الرقمنة والمعرفة على المنتجات.

وبهدف تحقيق هذه الأهداف سيتم تجسيد العديد من الأعمال والأنشطة والمتمثلة في[1] :

- ✓ تعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني، عبر زيادة مساحات الأراضي المسقية وتعميم استخدام نظم الري المقتصدة للمياه واستعمال الطاقة المتجددة في القطاع الفلاحي.
- ✓ زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية، وذلك عبر استخدام التقنيات والتكنولوجيات المتطورة في المجال الفلاحي، وتطوير النظم و البرامج المتعلقة بانتاج البذور المحسنة والشتائل، تطوير برامج اليقظة والرقابة على صحة المنتجات الزراعية، وكذا زيادة حجم الصادرات الغذائية من السلع التي تمتلك الجزائر مزايا إنتاجية وتنافسية.
- ✓ حماية العقار الفلاحي الوطني، عبر وضع إطار قانوني يكفل حماية الأراضي الزراعية والحفاظ عليها، وذلك من خلال إعادة استرجاع الأراضي الموزعة والتي لم يتم استغلالها وإعادة توزيعها من جديد على فئات جديدة تستحق ذلك، وكذا إطلاق مشاريع فلاحية تسمح باستصلاح الأراضي خاصة في الهضاب والمناطق الصحروية.
- ✓ إعداد جهاز جديد يتعلق بالتنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية، يقوم بنشاطات متعلقة بتكثيف الزراعات الجبلية، وكذا توسيع مساحة الأشجار المغروسة، تشكيل وحدات فلاحية صغيرة مخصصة لتربية المواشي، تثمين والحفاظ على المنتجات التقليدية والحرف الريفية، فتح المجال أمام الشباب الإنشاء مؤسسات ومستثمرات في المناطق الجبلية.

[1] مرجع نفسه.

- ✓ العمل على تأهيل الثروة الغابية وحمايتها، وذلك من خلال زيادة معدلات التشجير، وبعث السد الأخضر وتأهيله، وحماية الموارد الطبيعية الوطنية.
- ✓ تبني نظام جديد للتمويل خاص بالمستثمرات الفلاحية، وتعزيز نظام التأمينات الفلاحية من المخاطر.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الفلاحية الكبرى خاصة في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين الخواص والأجانب في مجال الزراعات الإستراتيجية.
- ✓ تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتخزين المنتجات الغذائية خاصة في مناطق الجنوب.
- ✓ زيادة من درجة كفاءة التأطير الفلاحي والمهني لمختلف الفروع الفلاحية والزراعية والغذائية.
- ✓ دعم المؤسسات الوطنية المصدرة للغذاء للرفع من كفاءتها واحترافيتها المهنية العصرنة نظم التموين الزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للفلاحة الصحراوية، فتركز الحكومة على عصرنة وتنمية هذه المناطق من خلال سعيها لتجسيد برنامج فلاحي تنموي يركز على ما يلي[1]:

- إعادة تأهيل المسالك والطرق الصحرواية بهدف تنمية وعصرنة نشاطات تربية الإبل والماعز، وذلك من خلال توفير الإمكانيات والاحتياجات اللازمة لتربية هذه الثروة الحيوانية من نظم التغذية والصحة.
- تعزيز منتجات الإبل وتثمينها، عبر إنشاء عدد من الوحدات الصغيرة المخصصة لإنتاج وذبح الإبل، وكذا إنشاء وحدات أخرى خاصة بالملبنات والصناعات التقليدية.
- عصرنة وتطوير نظم الواحات التقليدية.
- الحفاظ على أشجار وبساتين النخيل من مختلف المخاطر، وإعداد أنظمة في حديثة واقتصادية.

[1] عصام الحبيب، مرجع نفسه، ص195.

- استصلاح الأراضي الصحراوية والواحات وتأهيلها، واستخدام الطاقات المتجددة ودعم آلياتها وأجهزتها.

قطاع الصيد البحري: نظرا للدور المهم الذي يلعبه قطاع الصيد البحري في تعزيز الأمن الغذائي بالبلاد فقد تم إعطائه أهمية في مخطط الفلاحة (2020-2024)، وذلك من خلال التركيز على تنويع الإنتاج الوطني من المنتجات الصيدية، عبر تعزيز من تربية الأحياء المائية وتثمينها، وعصرنة الصيد البحري في أعالي البحار، وتركيز على تسيير هذه الموارد بطرق مستدامة، مع ضرورة العناية بالأحوال الشخصية والمستويات المعيشة لمهنى هذا القطاع، كما سيتم التركيز على الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج في هذا المجال من خلال[1]:

- عصرية الصناعات الوطنية في مجال الصيد البحري .
- منح التسهيلات لإنشاء مؤسسات وطنية صغيرة ومتوسطة في ميدان تحويل المنتجات البحرية وتثمينها والحفاظ عليها.
- العمل على الانتقال الصناعي الوطني بهدف إنشاء ورشات خاصة بصناعة وإنتاج السفن وصيانة الأسطول البحري الجزائري وعلى غرار ذلك ستسعى الحكومة إلى القيام بالعديد من الأعمال والأنشطة بهدف عصرنة قطاع الصيد البحري خلال هذا المخطط، وذلك من خلال[2]:

تعزيز النشاطات المتعلقة بتربية الأحياء المائية وتطويرها، وذلك عبر :

- تعزيز المشاريع الاستثمارية في ميدان تربية الأحياء المائية على نطاق شاسع، وإعادة بعث مشاريع.
- تربية الأحياء المائية في المياه العذبة، خاصة في المناطق الصحراوية والقارية.
- العمل على تعميم دمج الأنشطة المتعلقة بتربية الثروة السمكية في القطاع الفلاحي.

[1] نبيل سديري، "**الأمن الغذائي في الجزائر التحديات والإستراتيجيات**"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، على الموقع: www.droitetentrepeise.com

[2] مرجع نفسه.

- جعل المناطق الخاصة بتربية الأحياء المائية كأقطاب امتياز.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي (2020_2030)

تعد الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي 2020-2030 الأولى من نوعها التي تم تبنيها من قبل الحكومة الجزائرية، ويعود الفضل في ذلك إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي ناتج جهود العديد من الباحثين المختصين في العديد من المجالات لوضع إستراتيجية وطنية تمكن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من تسطير خطط وبرامج في ميدان البحث والابتكار والتكوين بحيث تكون قادرة على الاستجابة إلى التحديات الموجودة، وقادرة على الاستثمار في الإمكانات المتوفرة بهدف تحقيق أمن غذائي وطني مع ضرورة التكيف مع احتياجات المجتمع، وكذا تبني قاعدة علمية ومعرفية تسمح للمتعاملين من تجاوز المشاكل والعوائق المختلفة المرتبطة بالأمن الغذائي.

أهداف الإستراتيجية: تسعى الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي (2020 (2030 إلى بناء نظام تدريبي وبحثي متطور وتقريبه من الأمن الغذائي قدر الإمكان، وذلك بهدف تحقيق العديد من الأهداف أهمها[1]:

- تحسين توافر المنتجات الغذائية والعناصر التغذوية من خلال مراعاة التوازنات الضرورية بين مختلف المكونات.
- تحسين الوصول إلى الغذاء لجميع فئات المجتمع وبشكل مستمر.
- تحسين سلامة المنتجات الغذائية.
- تحسين استقرار الإمدادات الغذائية الوطنية.

[1] الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد09، 2023،ص 198.

وفي ظل الوضع الراهن والتحديات التي تعاني منها الجزائر خاصة بسبب زيادة عدد السكان ونضوب الموارد الطبيعية، فتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق عدد من الأهداف من الناحية الفنية أهمها:

- تعزيز موارد التربة، خاصة في ظل طبيعة التربة والتي تعاني من مشاكل عديدة كالتوسع العمراني المنحدرات، وأراضي حجرية.
- تنمية الموارد المائية، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية، ومحدودية الأراضي المروية.

تحسين الموارد البيولوجية وذلك بالتعاون بين مختلف القطاعات لوضع خطة متكاملة قادرة على حماية البيئة والموارد البيولوجية وتثمينها، بما يسمح بالاستفادة منها مستقبلا في إطار مستدام يكفل تحقيق حد أدنى من الكفاف لضمان الأمن الغذائي.

ب -ركائز الإستراتيجية: بهدف تجسيد الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي فقد تم وضع خمس ورشات وتغطي كل ورشة خمس مجالات تتعلق بـ التدريب، البحث، المعرفة والابتكار التداعيات على صحة الإنسان والبيئة، والاستثمارات المحتملة، وتتمثل هذه الورشات في[1]:

الورشة الأولى: ركزت على التربة والمياه والطاقات المتجددة وذلك من خلال بناء إدارة متكاملة للمياه والتربة باستخدام التقنيات الجديدة والطاقات المتجددة بمشاركة وتعاون جميع القطاعات مع مراعاة تغير المناخ، وتتطلب نجاح هذه الورشة مشاركة قطاع البحث العلمي بتقديم حلول تقنية واقتصادية واجتماعية قادرة على تلبية تطلعات جميع أصحاب المصلحة، كما تم التركيز على تثمين الموارد الطبيعية وحمايتها وإيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي تشكل خطر على الموارد الطبيعية في البلاد.

الورشة الثانية: تحسين وتقوية وتنويع المنتجات النباتية في ظل معاناة الجزائر من العديد من المشاكل المرتبطة بتغير المناخ ونقص الكوادر المؤهلة في المجال الفلاحي، والتي أثرت على تطوير الزراعة في البلاد وتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، فإنه يتطلب تبني إجراءات إستراتيجية قائمة على تطوير أنظمة

[1] الطاهر مبروكي،مرجع نفسه، ص199.

التدريب والبحث والابتكار، وذلك من خلال زيادة المهارات والمعارف الفلاحية عن طريق إعداد برامج تعليمية القائدة المزارعين والمهنيين، وإدخال الوسائل التقنية المتطورة والتدريب على استعمالها، وفي محال البحث يتطلب ضرورة التعزيز من نشاطات البحث العلمي الزراعي للنهوض بالقطاع الفلاحي عن طريق الانتقال للزراعات الذكية، عبر استخدام احدث التقنيات والوسائل في هذا المجال، بما يسمح بزيادة الاستثمارات الفلاحية التي تمكن من زيادة من حجم الإنتاج الفلاحي وتنوعية.

الورشة الثالثة: تحسين وتقوية الإنتاج الحيواني: يعاني القطاع الحيواني من عدم قدرته على تلبية الاحتياجات الوطنية، وذلك بسبب محدودية الموارد الطبيعية والرعوية، وعليه ينبغي تبني خيارات تسمح بتعزيز الأمن الغذائي في هذا السياق من خلال[1]:

- تعزيز التقنيات التي تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية بطرق مستدامة.
- تحسين مداخيل المزارعين.

وعليه ينبغي تبنى نماذج التنمية الإقليمية والتي ترتكز على:

- تطوير التربة، ومراعاة خصوصية المناطق.
- تنويع النظم والأقلمة في إطار التكامل الإقليمي.

ويتم دمج الأقاليم من خلال تحديد المناطق المتشابهة في تربية الثروة الحيوانية والاهتمام بها وتنميتها التطوير الإنتاج الوطني، عبر تبني نظم متطورة تسمح بتحقيق الأمن الغذائي الحيواني.

الورشة الرابعة: تحسين وتقوية وتنويع إنتاج الأسماك وتربية الأحياء المائية تركز الإستراتيجية المستقبلية لعام 2030 على النهوض بمجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية من خلال استدامة

[1] الطاهر مبروكي، مرجع نفسه، ص200.

الصيد، تنمية تربية المائيات طرق الرفع من مستوى المعدات والمهارات، وإقامة شراكات، كل ذلك بهدف تحقيق الأهداف التي حددتها سياسة التنمية القطاعية والمتمثلة في[1]:

- تلبية الاحتياجات المتزايدة على المنتجات السمكية والبحرية عبر زيادة حجم الإنتاجية.
- تحسين جودة المنتوجات وتنويعها.
- إدارة أفضل الجودة المياه.
- تدريب الموظفين وتوسيع نطاقه.

الورشة الخامسة: تحسين وتقوية وتنويع المواد الغذائية والصناعات الغذائية تركز الإستراتيجية الجزائرية فيما يتعلق بهذه الورشة على مسألة تنويع وتحسين الصناعات الغذائية من خلال[2]:

- الابتكار والبحث في مجال السلامة الغذائية.
- حفظ و معالجة المواد الغذائية المنتجة.
- التعاون المشترك بين القطاعات المنتجة وتقديم المهارات والمعارف الزيادة جودة وكمية الإنتاج.
- إدماج البحوث والابتكارات في الصناعات الغذائية لزيادة من جودتها والحفاظ عليها، وذلك لتجنب خسائر الفاقد من الغذاء.

وقد تم خلال هذه الإستراتيجية وضع مبادئ توجيهية رئيسية لتجسيد خارطة الطريق للبحث والابتكار في مجال الأمن الغذائي وذلك بهدف تسهيل عمل صانعي القرارات، وتتناول هذه المبادئ كل من البحث، التدريب المعرفة والابتكار، نتائج صحة الإنسان والبيئة، والاستثمارات المحتملة، مع تحديد الأهداف الجزئية وجداول الأعمال، والنتائج المنتظرة، ومؤشرات المتابعة، وتوقيت الإنجاز، كل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذه الإستراتيجية.

---

[1] علياء أحمد، " **مستقبل الأمن الغذائي في إفريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/28، على الساعة 20:00، www.elhiwarmotamden2447.com

[2] الطاهر مبروكي، مرجع نفسه، ص201.

عموما يمكن القول بأن الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي تعد الأولى من نوعها خاصة وأنه تم تبنيها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويعول كثيرا على هذه الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل، إلا أنه في المقابل ينبغي دعمها أكثر من قبل وزارة الفلاحة كونها مسئولة عن تجسيد الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، مع ضرورة مشاركة مختلف الفواعل والمتعاملين والمواطنين لدعم وإنجاح هذه الإستراتيجية.

من خلال ما سبق التطرق له يمكن القول بأن الجزائر تمتلك العديد من الأفاق والرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري وتعزيز الاستقرار والأمن والتنمية كخطة التنمية المستدامة العام2020-2030 ، مخطط الفلاحة (2020-2030)، والإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي، ورغم وجود العديد من الخطط والإستراتيجيات إلا أن نجاحها سيبقى مرهون بمدى قدرة الحكومة على تجسيدها بحذفيرها، وبمدى قدراتها على التكيف مع الواقع والتحديات والرهانات التي تشهدها الجزائر والعالم على حد سواء وإلا فإنها لن تكون قادرة على الوصول إلى الأهداف المسطرة منها.

خلاصة الفصل الثاني

الأمن الغذائي في الجزائر يواجه تحديات متعددة تتعلق بالاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، حيث تستورد الجزائر نسبة كبيرة من احتياجاتها الأساسية. يُعزى ذلك إلى محدودية الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، التي تشكل جزءًا صغيرًا من إجمالي مساحة البلاد، فضلًا عن نقص الموارد المائية. كما أن التغيرات المناخية المتكررة مثل الجفاف تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي، ورغم الجهود الحكومية لتعزيز الإنتاج الزراعي ودعم الفلاحين من خلال برامج التنمية الريفية، إلا أن الجزائر لا تزال تعمل على تحقيق توازن بين زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج لضمان أمنها الغذائي.

خاتمة

الخاتمة

تشكل التحديات المرتبطة بالغذاء من بين المشكلات التي تؤثر بصورة كبيرة على فرص تحقيق الأمن الغذائي سواء بالنسبة لدول العالم أو للعالم العربي بصفة عامة أو للجزائر بصفة خاصة، ما يؤثر ذلك بدوره على المسائل الحساسة بصورة أكبر خاصة مسألة الأمن القومي للبلد، حيث يشكل غياب الأمن الغذائي أحد أبرز المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية وعلى رأسها الجزائر ، حيث تتواجد في وضع لا يحسد عليه خاصة في ظل اتساع تأثير التحديات والمشكلات على مسار تحقيق الأمن الغذائي، ما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي أمراً بالغاً للصعوبة، ونظراً لخطورة الوضع الحالي حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية التي تعاني منها الجزائر على فرص تحقيق الأمن الغذائي، قصد تبيان مدى خطورة تأثير هذه المشكلات على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي، وفي نفس الوقت ضرورة إيجاد حلول ممكنة تسمح بتقليص من آثارها بما يسمح للجزائر من تعزيز آمنها الغذائي.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- بالرغم من أن المضي قدما في تنفيذ هذه الإصلاحات بتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقا وثيقا بين السلطات المعنية والقطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دورا بالغ الأهمية في السنوات القادمة.
- ارتفاع الفجوة الغذائية بين الصادرات والواردات الغذائية بسبب زيادة عدد السكان رغم الجهود المبذولة إلا أن حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة تبقى ضعيفة وتعرف عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها كونه في نظره قليل الربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- إهمال الصناعات الزراعية الغذائية، رغم دورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة في هذا النوع من الصناعات.
- تهميش البحث العلمي الزراعي، مما أثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي.

التوصيات

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه من استنتاجات وما جاء في هذه الدراسة، فإننا نقترح جملة من التوصيات من أهمها:

- ✓ يجب على الجزائر وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية كما هو الشأن القطاعي السلع الأولية والخدمات. وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.
- ✓ انتهاج أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ إن رفع معدلات الإنتاج الزراعي في الجزائر يتطلب التغلب على مختلف المشاكل والمعوقات التي يعرفها هذا القطاع الذي يعاني من اختلال هيكلي ينعكس على وضع التجارة الخارجية الزراعية، حيث تبين الأرقام عجزا مستمرا في الميزان التجاري الزراعي.
- ✓ إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة اعمار الريف وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.
- ✓ إن تحقيق الأمن الغذائي أمر غير مستحيل، وفقا لما هو متاح من إمكانيات مادية ومالية وبشرية وجغرافية، إذا ما تضافرت جهودها في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة في وضع وتطبيق السياسات الزراعية بما يضمن حسن استغلال الموارد المتاحة الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في بعض الزراعات خدمة للأمن الغذائي وفي فترة تاريخية وجيزة مثل كينيا في ميدان إنتاج الحليب ومالي في إنتاج الأرز، والبند التي تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب وتصدر فوائضها.

الخاتمة

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- عودة جهاد، **النظام الدولي- نظريات وإشكاليات-** ، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

2- زرشناس شهريار ، **الليبرالية**، تر: حسن الصراف، إيران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017.

3- مصباح عامر ، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

4- علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2020.

5- بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية ونظام الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

6- جون بيليس، شيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004.

7- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.

8- عمارة محمد ، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع،2009.

9- نجدت صبري ناكرة بي، **الإطار القانوني للأمن القومي "دراسة تحليلية"**، عمان: دار دجلة، 2011.

10- ديار حمزة ، **إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الجزائر: باتنة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2021.

ثانيا: المجلات

1- حامي إبراهيم ، **"إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا"**، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 05، الجزائر، 2020.

2- أحمد قاسم حسين، "**نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**"، **سياسات عربية**، العدد 20، 2016.

3- سلاطنية بلقاسم ، عرعور مليكة ، "**معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده**"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد05، جوان 2009.

4- يوسف بن يرة، **"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"**، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد38، 2018.

5- سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، "المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

6- فريحة أحمد ، فريحة لدمية ، **" الأمن والتهديدات الأمنية في العالم ما بعد الحرب الباردة"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، 2016.

7- واعر وسيلة ، قرمية دوفي، **"دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2019"**، **مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد08، العدد02، السنة2021.

8- بوستي توفيق ، " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"، **المعهد المصري للدراسات**، 2019.

9- ليبري فتيحة ، كمال بن عيسى، **"تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة 1995-2015"**، **مجلة اقتصاديات تشمل إفريقيا**، جامعة فرات عباس، سطيف، العدد 19، 2021.

10- بوبكير أمال ، **"قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي"**، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد الأول، جوان 2021.

11- خلالفة هاجر ، **"الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"**، **مجلة دفاتر المتوسط**، العدد 2،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/06/30.

ثالثا: المذكرات

1- نوري عزيز ، **"الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011).

2- بالة عمار ، **"التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

3- بالة عمار ، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا،(مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2007).

4- أرزقي كريمة ، **"الأمن الطاقوي للإتحاد بين الخيار الروسي والتوسطي 2001-2016**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، (جامعية تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016).

5- مولاي كاهنة ، مقراني حسيبة ، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000/2019"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.

6- أمينة بدر، **"أثر التهديدات البيئية على و اقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014).

7- بالة عمار ، **"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012/2011).

8- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

المو اقع الإلكترونية

1- زكريا حسين، **الأمن القومي**، تم تصفح الموقع يوم 2024/05/14

Htpps://www.islam online.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

2- مقال عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم 2024/05/10.

https :ar.wikipedia.org/w/index

3- الجزيرة، "منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)"، تم تصفح الموقع يوم: 2024/06/12.

Political.encyclopedia.org.

4- القطامين هديل ، **" الأمن الغذائي Food Security"**، تم تصفح الموقع يوم 2024/05/30.

aljazeera.net ,proposé

5- عبد الله الثنيان، **" معضلة الأمن الغذائي في إفريقيا"**، تم تصفح الموقع يوم 2024/06/20، على الساعة 04:45،

http://www.alriyadh.com24-10

المراجع باللغة الأجنبية

1- Barry bozan and lemehasen, **international security,** (uk, London: sage publication, 2007).

2- Thiery balzaca, qu'est ce que la sécurity national ?, la revie international et stratégique, n : 52,2003-2004.

3- Chris brouin, understanding international relations, new York : palagrav publishers, 2001.

العنوان
الشكر والعرفان
الإهداء
مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره **أولا: مفهوم الأمن الغذائي** **ثانيا: تطور الأمن الغذائي**
المطلب الثاني: الأمن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي
المطلب الرابع: العلاقة بين توسيع مفهوم الأمن ودراسات الأمن الغذائي
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة
المطلب الأول: المقاربة النيو ليبرالية
المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في إفريقيا
المبحث الأول: إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا
المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا
المطلب الثاني: تداعيات الأمن الغذائي في إفريقيا
المبحث الثاني: ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا
المطلب الأول: أسباب أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا
المطلب الثاني: آثار الحرب الروسية الأوكرانية في إفريقيا
الفصل الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر
المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر
المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر
المطلب الثاني: إدارة المخزونات الإستراتيجية وإشكالية التبعية الغذائية
المطلب الثالث: ظاهرة التغير المناخي وتراجع الإنتاج
المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: التحديات الطبيعية والمناخية
المطلب الثاني: التحديات البشرية والاجتماعية
المطلب الثالث: التحديات التقنية والتكنولوجية
المطلب الرابع: تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
المطلب الأول: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
المطلب الثاني: مخطط الفلاحة (2020-2024)
المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للبحث والابتكار في الأمن الغذائي (2020_2030)
الخاتمة
قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات
الملخص

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع حساس وذو أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي يشكل قطاع الزراعة ومن ورائه السياسة الزراعية والغذائية دافعا لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، وهو ما يدفع بنا إلى محاولة تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن دراسة وتحليل هذا الموضوع من مختلف جوانبه سيساعد في إيجاد حلول واللعبة ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الغذائي، وتحديد أهم المهددات خاصة الجديدة منها التي تفوض هذا الأمن لاسيما في الفقرة الأخيرة، وما يقتضيه من ضرورة انتهاج ايس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية تقضى إلى تحسين الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الإنتاج الزراعي.

Abstract

This study aims to shed light on a sensitive topic of special importance for developing countries, for which the agricultural sector and the agricultural and food policy behind a constituir a mouve to achieve food secunty for their people, which prompes us to try to shed light on the reality of food security in Algeria, as the study and analysis of This naue in its various aspects will help in finding realistic solutions and trying to control the problems resulting from the failure to achieve food security, and identifying the most important threats especially new ones that undermine this security, especially in the recent period and the necessity of adapting sound foundations and setting accurate, specific and categic sitategic agnoleural policies. Realistic and cational guals conducive to improving foud sexxarity and contributing to the promotion and development of aguinal production.